الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية . أدرار .

جامعة أحمد دراية ـ أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية **قسم العلوم الإنسانية**

الاستراتيجية الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية

1956 ـ 1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبين:

- طالبي محمد
- عبد الله مبروكة

إشراف الأستاذ الدكتور:

بلبالي عبـد الكـريم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
جلايلي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أحمد دراية أدرار	رئيساً
بلبالي عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة أحمد دراية أدرار	مشرفاً ومقرراً
خثير الصـافي	أستاذ محاضر أ	جامعة أحمد دراية أدرار	ممتحناً

السنة الجامعية: 1442 . 1443هـ / 2021 . 2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Alger

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث البيبليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): د. بلباله عبد الكريم
المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـ: الدبلوماسية الفرنسية في فصل العراء الجزائرية 1956 - 1962م
من إنجاز الطالب(ة): طالبي محمد
و الطالب(ة): عبد الله مبروكة
كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
القسم : العلوم الإنسانية
التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر
تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/06/12

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- إمضاء المشرف:

ادرار في: 2022/06/23

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بمابعد التدرج والبحث العلمي
د. بابا عبد الله

قسم العلوم الإنسانية
جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهـدي هـذا العمــل المتواضــع

* إلى الوالدين الكريمين

* إلى زوجتي

* إلى الاخوة والاخوات

* إلى شهداء الوطن الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل تحرير الجزائر

. محمد .

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وإلى كل أفراد أسرتي

وإلى زوجي رفيق مشواري الجامعي

وإلى روح جدي وجدتي رحمهما الله

وإلى كل من دعمني وشجعني في حياتي وأعطاني دفعة نحو الامام

مبروكة

شكر وعرفان

الشكر لله أولاً وأخيراً على التوفيق في انجاز هذا العمل

أتوجه بالشكر الجزيل الى المشرف الدكتور "بلبالي عبد الكريم" على نصائحه وتوجيهاته

إلى غاية انجاز هذا العمل

كما أشكر إدارة قسم العلوم الانسانية

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل

مقدمة

ان الاحتلال الفرنسي في الجزائر يعتبر احتلالاً استيطانياً ميزها عن مثيلاتها من المستعمرات بتعداد الترسانة العسكرية وتفنن في الأساليب السياسية والعسكرية وسعي في البحث عن شرعية مطالب الحكومة الفرنسية في ارض الجزائر فجدت في حملاتها التوسعية إلى أن وصلت إلى الأراضي الصحراوية لتكتشف موقعها الجيوسياسي وتصبح قضية الصحراء في عداد القضايا الهامة.

وعلى هذا الأساس تعددت المشاريع الفرنسية الهادفة لفصل الصحراء عن الشمال والانفراد باستغلال ثرواتها الباطنية من خلال الاستثمار ونشاط الشركات الأجنبية وهي المشاريع التي كانت واضحة تماماً بالنسبة للمقاومة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني التي تمكنت من القضاء على كل محاولة فرنسية في تقسيم التراب الجزائري والحفاظ على وحدته التامة لتحقيق الاستقلال، وهذا ما سنقوم بدراسته في هذه المذكرة تحت عنوان" **الاستراتيجية الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية 1956 . 1962**"

دوافع اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع من أهمها:

- الرغبة الشخصية في تناول مواضيع وأحداث تاريخية عن الثورة الجزائرية والتاريخ الوطني.
- اعتبار هذا الموضوع جزء من نضال وكفاح الشعب الجزائري من أجل وحدة التراب الوطني.
- يشكل الموضوع إحدى حلقات التاريخ الجزائري.
- تزويد المكتبة ببحث يكون في متناول القراء والدارسين لأنه يحمل مادة تاريخية.
- إن الموضوع يتناول مشروع فرنسي لتجزأه التراب الجزائري.

إشكالية الدراسة:

ان موضوع هذا البحث يتعلق بمنطقة جغرافية وهي الصحراء التي تعتبر قضية مصيرية في التاريخ الجزائري راهنت عليها فرنسا لما لها من أهمية، ولإلمام بالموضوع يمكن حصر الإشكالية العامة في: **هل نجحت فرنسا من خلال سياساتها ومشاريعها في فصل الصحراء الجزائرية ؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات من بينها:

1. متى بدأ اهتمام فرنسا بالصحراء الجزائرية؟

2. كيف ساهمت الرحلات الاستكشافية في السيطرة على الصحراء الجزائرية؟

3. ما المشاريع الفرنسية المطبقة لفصل الصحراء؟

4. ما هي الانعكاسات الناجمة عن سياسة فصل الصحراء؟

5. كيف نوقشت قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية . الفرنسية؟

خطة الدراسة:

قسمنا البحث إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق، تناولت في المقدمة دوافع البحث ومناهجه وأهم الصعوبات التي واجهتنا.

فتناولنا في الفصل الأول السياسة الفرنسية وأهم القوانين والمشاريع لفصل الصحراء، وصولاً الى التجارب النووية.

وفي الفصل الثاني تناولنا ردود الفعل الوطنية من فصل الصحراء الجزائرية عسكرياً ودبلوماسياً وشعبياً متمثلاً في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 كنموذج.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لقضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية وأحتوى الصحراء الجزائرية في لوسارن، ولقاء نيو شاتل، وكذا مفاوضات ايفيان الثانية.

وأنهينا البحث بخاتمة ضمت النتائج التي تم التوصل إليها بعد الدراسة والتحليل، طبقاً للمنهج المتبع، وألحقنا البحث بملاحق لدعم المذكرة.

وعلى الرغم من الجهد الذي بذل في جمع المادة العلمية فإننا نرجو أن يكون هذا البحث إضافة جديدة مساهمة في تاريخ الجزائر.

أهم المصادر والمراجع:

لقد اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على جملة من الدراسات التاريخية التي تنوعت بين مصادر ومراجع، ومذكرات جامعية، وندوات صبت كلها في خدمة الموضوع.

من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها:

كتاب " اتفاقيات ايفيان " لمؤلفه بن خدة بن يوسف الذي تضمن مفاوضات ايفيان.

إضافة الى مصادر أخرى على غرار كتاب " المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر" لسعد دحلب، وكتاب " مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة" لمؤلفه بورقعة لخضر.

هذه المصادر ساعدتنا على توضيح الخطط الفرنسية الهادفة الى تجسيد فصل الصحــراء، ولها أهمية في كشف تفصيل احداث الثورة.

اما عن المراجع التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة نذكر منها:

كتابا الدكتور بن عمر الحاج موسى الأول بعنوان:" بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائرية " والثاني بعنوان" بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر"، والذي تمكننا بفضلهما من توضيح المشاريع الفرنسية.

إضافة الى كتاب " التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية في ميزان القانون الدولي الإنساني 1960 ـ 1966 "لمؤلفه راجعي عبدالعزيز ونوي بن مبروك، والذي تضمن تجارب فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية.

كما توجد مذكرات جامعية تناولت الموضوع منها:

ـ محمدي أم كلثوم: " السياسة الفرنسية إزاء الصحراء الجزائرية 1954 ـ1962"

ـ قرين إيمان: "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية (1956 ـ1962)"

. بلال صديقي: "المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية"

الى جانب الاستعانة بالملتقيات والندوات

المنهج المتبع:

طبيعة موضوعنا المدروس في هذه المذكرة تطلب منا إتباع المنهج التاريخي من خلال استخدامه في استعراض الأحداث التاريخية كرونولوجياً من حيث المكان والزمان وسرد الوقائع، أما المنهج التاريخي التحليلي فتم استخدامه في تحليل طبيعة المشاريع الفرنسية وربطها بسير الأحداث للتوصل في الأخير إلى هدف فرنسا من فصل الصحراء.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصعوبات ومن ما واجهنا خلال البحث حول هذا الموضوع نذكر:

- الكم الهائل من المادة العلمية التي تحتويها المراجع.
- تشابه المادة المعرفية في الكتب.
- الارتباطات المهنية.
- طول فترة الموضوع وتشعبه.

مدخل

الصحراء الجزائرية وأطماع الاستعمار الفرنسي

1. الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية

أ . الموقع الجغرافي

ب . التركيبة السكانية

2. الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية

أ . الرحلات الاستكشافية للجنوب الجزائري

ب . دوافع الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية

حاول الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر 1830م التوسع في كامل التراب الوطني بما فيه الجنوب الجزائري وكان وراء ذلك جملة من الأسباب شغلت اهتمامات البعثات الاستكشافية من طرف المغامرين الأجانب والرحالة الجغرافيين وتقاريرهم ومؤلفاتهم حول ما تحتويه الصحراء من موارد طبيعية وهذا ما نحاول التطرق إليه في هذا المدخل لإعطاء صورة عامة ومختصرة عن الصحراء الجزائرية، ودوافع الاهتمام الفرنسي لاحتلالها وللإجابة على ذلك أخترت جملة من التساؤلات أبرزها ماهي الحدود الجغرافية للصحراء الجزائرية وأهم الخصائص البشرية التي يتميز بها المجتمع الجزائري، وما هي أهم الدوافع التي تقف وراء اهتمام فرنسا بالجنوب الجزائري ؟

1ـ الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية

أ ـ الموقع الجغرافي

يعد الجنوب الجزائري جزء من الصحراء الكبرى الإفريقية [1] التي تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، يحدها من الشمال الجبال الأطلسية، ومن الشمال الشرقي ساحل البحر الأبيض المتوسط، أما من الناحية الجنوبية فيحدها ما يعرف ببلدان السهل أو الساحل.[2]

وتبلغ مساحة الصحراء حوالي 90% من مساحة القطر الجزائري والتي تقدر بـ 1987600 كلم2 [3] تشترك فيها كل من جنوب المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وغرب موريتانيا، مالي والتشاد وجنوب السودان[4].

ينحصر الإقليم الصحراوي الشرقي بين الهوامش الجنوبية للأطلس الصحراوي شمالا وتونس وليبيا شرقاً، والنيجر وهضبة تدمايت غرباً، اما الاقليم الجنوبي يحدد بمعالم طبيعية واضحة تتمثل في

[1] احميده عميراوي وآخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844. 1916، دار الهدى، الجزائر، ص 10.

[2] إبراهيم مياسي الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837 . 1934، دار هومه، الجزائر، 2009، ص 12

[3] احميده عميراوي وآخرون : المرجع السابق، ص10.

[4] نفسه، ص10

الصفوح الجنوبية للسلسلة الاطلسية وهضبة تدمايت شرقاً وكل من المغرب الاقصى والصحراء الغربية وموريتانيا ومالي غرباً وجنوباً[1]

ب . التركيبة السكانية

تتميز الصحراء الجزائرية بضآلة السكان رغم المساحة الشاسعة وبذلك فهم ينتظمون داخل بيئة اجتماعية ذات طابع بدوي جبلي أغلبه رحل. [2]

يصنف السكان إلى نوعين من القبائل البدوية تسكن الواحات الكبرى، مثل القبائل الشعانبة والطوارق والعرب وكان اعتماد الاستعمار الفرنسي على هذا الخليط في سياساته التوسعية وفصل الصحراء عن باقي الجزائر. فالمجتمع الصحراوي امتزج ما بين الفرق والقبائل المتعددة أبرزها:[3]

1. الشعانبة: وهم القبائل المنحدرة من الجزيرة العربية بعد الفتح العربي إلى شمال إفريقيا ومنهم من استقر في الصحراء الجزائرية بالضبط في منطقة متليلي[4] ولمنيعة ورقلة وقد كانت لهم مقاومات عديدة ضد الاستعمار الفرنسي [5]

2. الطوارق: هم سكان أصليين استوطنوا الصحراء منذ القدم وهم منتشرون بالهقار والطاسيلي وقد وصفوا بقراصنة الصحراء.

---

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، سلسلة الملتقيات، دار القصة للنشر، 2010، ص 22.

[2] إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص16

[3] بوثينة شارف: مشروع البحر الداخلي بين الجزائر وتونس خلال الفترة الاستعمارية (1874م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ام البواقي، 2019، ص12

[4] متليلي من البلديات الواقعة في شمال الصحراء وكانت تابعت لولاية الاغواط قبل أن تصبح احدى بلديات ولاية غرداية سنة 1985م.للمزيد يُنظر لكحل الشيخ: مقاومة منطقة متليلي الشعانبة للاستعمار الفرنسي في الفترة ما بين (1851 . 1908) اطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، ك كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس،2018، ص18

[5] بشرى بوشاقور: استراتيجية الاستعمار الفرنسي في فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال وردود الفعل الوطنية والمغربية 1956 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ام البواقي، 2018 . 2019، ص15

3. المزابيون : يطلق اسم ميزاب على كفيدرالية تتكون من سبع مدن موزعة على أربع واحات تقع على بعد 600كلم جنوب الجزائر بين الأغواط في الشمال ومتليلي من الجنوب، وتعتبر غرداية المدينة الرئيسية لبني ميزاب.[1]

2 ـ الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية

أ ـ الرحلات الاستكشافية للجنوب الجزائري

لقد برز الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية من خلال العديد من الجوانب، الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى القيام بحملات استكشافية للصحراء، وذلك بعدما تمكنوا من احتلال الجزء الشمالي للجزائر، ولقد لقي الفرنسيين صعوبة كبيرة في عملية توجههم نحو الصحراء فقاموا بالاتصال ببعض الأعيان لمعرفة البنية الاجتماعية للمجتمع الصحراوي.[2]

ويعود هذا الاهتمام إلى القرن 19م من خلال البعثات الاستكشافية التي قام بها أول مغامر فرنسي روني كاي في عمق الصحراء بعبوره أراضي السنغال حتى مدينة تمبكتو[3]، ثم عاد عن طريق" توات "و" تافيلالت "[4] ومنها إلى فاس وطنجة، وبذلك تمكن من تزويد فرنسا والمصالح المختصة بالتوسع الاستعماري بالمعلومات الجغرافية والحضارية عن المنطقة ساعدتها بتحقيق أحلامهم التوسعية للجنوب الجزائري وفي القارة الإفريقية.[5]

ازدادت هذه البعثات مع مطلع الخمسينات منها الرحلتين التي قام بها الألماني هنري بارت[6]، وقد رافق هذا الأخير في رحلته جيمس ريشاردسون، وأفريج اللذين فقدهما في هذه المغامرة 1856م.

---

[1] بشرى بوشاقور: المرجع السابق، ص15

[2] أحمد مريوش: التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916، مجلة المصادر، سداسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ع/11، جوان 2015، جامعة الشهيد خيضر، الوادي، ص83.

[3] تمبكتو : هي احدى المدن الاستراتيجية والحيوية تقع على ضفاف نهر النيجر. للمزيد يُنظر احميده عميراوي وآخرون: المرجع السابق، ص65

[4] احميده عميراوي وآخرون: المرجع السابق، ص65

[5] ابراهيم مياسي: المرجع السابق، ص 405

[6] هنري بارت:رحالة الماني ولدفي هامبورغ 1821 قام برحلة الى غرب افريقيا انطلاقاً من ليبيا

وفي السنة الموالية 1857م تواصلت البعثات الاستكشافية قصد اكتشاف قصور تينقورارين وتوات، وتيديكلت حيث استغرقت هذه الرحلة خمسة وعشرين يوماً.[1]

وبعد هذه الرحلة وقع الاختيار على الشاب المغامر هنري دوفيريه (henri duveyrier) رغم نجاح بعثة اسماعيل بوضربة إلى غات فإن الوالي العام للجزائر لم يطمئن لذلك كون بوضربة عربياً مسلماً وكان الهدف من ذلك هو معرفة رد فعل السكان حين استقبالهم لفرنسي أجنبي عنهم لذلك رشح "دوفيريه " ليمهد تسرب النفوذ الفرنسي للجنوب بمنطقة تاسيلي وإقليم توات. [2]

وفي سنة 1860 قام كل من الرائد " كولونيو " والملازم " بوران " التابعين لدائرة البيض بتنسيق رحلتهما مع إحدى القوافل التجارية التي كانت تنشط بين سعيدة والبيض وتتبادل السلع مع قوافل أخرى في منطقة الأبيض سيدي الشيخ. [3]

ب ـ دوافع الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية

ترجع أسباب الحرص البالغ من طرف فرنسا بالاحتفاظ بالصحراء لم يكن عبثاً وإنما فرضته عليهم دوافع وأسباب عديدة نذكر منها: [4]

ـ الأسباب الاقتصادية:

1 . وفرة المعادن والثروة الطاقوية بالمنطقة[5] وبالتالي تحقق الاستثمار الصناعي عن طريق استغلال هـذه الثروات خاصـة [6] بعد اكتشاف الغـاز الطبيعـي جنوب عين صالح 1954، والبترول بحاسي

[1] ابراهيم مياسي: المرجع السابق، ص410

[2] نفسه، ص410

[3] احميده عميراوي وآخرون: المرجع السابق، ص68

[4] التجارب النووية الفرنسية في الجزائر ،سلسلة الندوات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومه، الجزائر، ص18

[5] يُنظر الملحق رقم 01، ص57

[6] عبد القادر سلاماني: مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية م3، ع1، جامعة طاهري محمد بشار، يناير 2020، ص365

مسعود 1956.[1]

2 . الحاجة للأسواق التجارية حيث أدى قيام الثورة الصناعية إلى ازدهار الصناعة الفرنسية وتكدس منتجاتها وعدم قدرة السوق المحلية استيعابها وبالتالي وجدت فرنسا في توسعها في الجزائر متنفس لامتصاصها حيث يقول الجنرال"POGO" بوجول:"... **ستطلب الجزائر لمدة طويلة المنتوجات الصناعية من فرنسا بينما تستطيع الجزائر تزويد فرنسا بكميات هائلة من المواد الأولية اللازمة للصناعة "**[2]

ولإنجاح المشروع الاقتصادي الفرنسي واستنزاف موارد الصحراء أسست الإدارة الفرنسية العديد من الجمعيات والشركات الاحتكارية والبنوك التجارية منها جمعية التجارة لإفريقيا الغربية والبنك التجاري الافريقي كما أنشأت أيضاً الشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر والتي هيمنت على حوالي 24000 نخلة. [3]

3 . توفر الأراضي الخصبة الصالحة للحرث والزراعة التي تنتج المحاصيل المختلفة من الثمار. [4]

4 . استغلال الطرق التجارية الصحراوية الشاسعة للسيطرة على خيرات إفريقيا من جهة ، واستغلال الصحراء كسوق استهلاكية لمنتجات أوروبا من جهة أخرى[5] .

5 . إقامة مشاريع فلاحية واستغلال الثروة المائية، ففرنسا فكرت في تنويع المنتوجات وتنشيط الزراعة بالصحراء. [6]

6 . استقدام المستثمرين الفرنسيين وأصحاب رؤوس الأموال وخدمة التجارة الفرنسية.[7]

---

[1] سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 . 1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص211

[2] ابراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881 . 1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص79 . 80

[3] أحمد مريوش: المرجع السابق، ص119

[4] ابراهيم مياسي: توسع الاستعمار ...،المرجع السابق، ص80

[5] نفسه، ص82

[6] احميده عمراوي وآخرون: المرجع السابق، ص23

[7] بشرى بوشاقور: المرجع السابق، ص21

ـ الأسباب العسكرية:

1 . إضافة الى إمكانياتها الاقتصادية، في تسمح بإنجاز قواعد استراتيجية لاختبار أسلحة الدمار الشامل، حيث يرى الخبراء الفرنسيين أنها تشكل أرضية واسعة لتثبيت كل الأجهزة الحيوية الأوروبية [1]

2 . القضاء على الثورات الشعبية الرافضة للوجود الاستعماري أهمها ثورة الزعاطشة 1849 وثورة أولاد سيدي الشيخ 1869، وثورة المقراني 1871 التي تمكنت الادارة الاستعمارية القضاء عليها بالتواطؤ مع بعض الجزائريين. [2]

3 . جعل الصحراء مجال لتطوير الصناعة الحربية وخاصة النووية للالتحاق بركب الدول النووية.[3]

4 . احتلال الصحراء هو ضمان لاحتلال كامل البلاد الجزائرية، ففرنسا كانت ترى أن احتلالها ناقص ما لم تكمله بالسيطرة الكاملة على الصحراء. [4]

5 ـ تعزيز الوجود الاستعماري بالمنطقة وكذلك لإبعاد خطر المنافسة البريطانية التي كانت تسعى للتوغل[5] داخل الصحراء بهدف تكوين إمبراطوريتها الاستعمارية في القارة الأفريقية مما جعل فرنسا تلجأ إلى ابرام اتفاق (فرسي ـ انجليزي) في اوت 1890 يقضي بجعل كل أراضي الجنوب الجزائري خاضعت للنفود الفرنسي.

6 ـ تمثل الصحراء درعاً يقي ظهر "المجموعة الأورو إفريقية" ومحور خط باريس، الجزائر كولومب بشار وبرازفيل، وتمثل فيه الجزائر بوابة لعمق إفريقيا السوداء الفرنسية.[6]

---

[1] سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص212

[2] أحمد مريوش: المرجع السابق، ص123

[3] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص211 . 212

[4] بشرى بوشاقور: المرجع السابق، ص18

[5] أنظر الملحق رقم 02، ص58

[6] سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص212

فانطلاقا من كل هذه المعطيات والأهمية الجيوسياسية والموقع الهام الذي تحتله الصحراء اثار مساعي فرنسا من أجل إيجاد نـوع من تظافر الجهود وتواجد الخطط في جميع الميادين السياسية الإداريـــة والاقتصادية من أجل إنجاز هذا المشروع المستقبلي رغم ما كلفها من خسائر لأن الفوائد أكبر بكثير من خلال استغلال ثروات الصحراء وأرضيها مجالاً لتجريبها العسكرية والنووية.

الفصل الأول

السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية

المبحث الأول: القوانين والمراسيم الفرنسية

المبحث الثاني: الاستثمار الفرنسي لثروات الصحراء

المبحث الثالث :التجارب النووية

ارتبطت معالم السياسة الفرنسية في خدمة الاقتصاد والمجتمع الفرنسي، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات واستحداث كامل سياستها في الجزائر خاصة بعد سنة 1956م في فصل أكبر جزء من التراب الجزائري، فقامت الحكومة الفرنسية باستصدار عـــدة تشريعات وقوانين إدارية، وبرامج اقتصادية لاستغلال واستثمار الثروات الاقتصادية للصحراء الجزائرية مع وضع مجموعــة من التدابير السياسية والعسكرية لإبقاء الصحراء خارج المد الثوري.

المبحث الأول: القوانين والمراسيم الفرنسية

بعد عملية التوغل الفرنسي في المناطق الصحراوية واحتلال العديد منها سنة 1844[1]، ولتسهيل إدارتها بشكل محكم تم إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم لتنظيم إقليم الجنوب، ولقد مر التاريخ القانوني للصحراء الجزائرية بثلاثة ادوار

أولاً: من قانون 1902 إلى قانون 1947

سنت السلطات الفرنسية عام 1900 قانون[2] ظل طوال نصف قرن الهدف منه تنظيم أرضي الجنوب إداريا بعد أن اعترف بأن أرض الجنوب جزء لا يتجزأ من الجزائر وتم تخصيص ميزانية خاصة ومستقلة لهذه المناطق[3] وفي 24 ديسمبر 1902 ثم تأكد أسباب المشروع الفرنسي من قانون 1900 على أنها ترجع الى اعتبارات مالية صرف ولم تكن الرغبة السياسية في تجزئة الجزائر وإنما وحدة الأراضي الجزائرية، فأقر إخضاع أراضي الجنوب لنفس الضرائب والرسوم المفروضة في

[1] احميده عميراوي وآخرون: المرجع السابق، ص27

[2] محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960 . 1961، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005، ص298

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: المرجع السابق، ص37

أي جزء أخر من الجزائر بعدما كانت ميزانية الجزائر تفيد (وهران، الجزائر، قسنطينة) كان الهدف منه الاقتصاد والتوفير عن طريق الموازنة بين الشمال والجنوب الجزائري.[1]

وجاء مرسوم 04 أوت 1904 ليضع الهيكل والشكل الإداري لهذه المناطق وهو ما دعمه مرسوم 14 أوت 1905 تم بموجبه تقسيم الجنوب الجزائري الى أربعة أقاليم وهي: الاقليم العسكـري للعين الصفراء، ومقره عين الصفراء، والاقليم العسكري غرداية ومقره الأغواط، الاقليم العسكري تقرت ومقره تقرت، الاقليم العسكري الواحات ومقره ورقلة، وعين على رأس كل إقليم قائد أعـــــلى برتبة رائد[2]

. قانون 17 أكتوبر1946: حول تأليف وانتخاب جمعية الاتحاد الفرنسي فهذه الأخيرة تضم بين أعضائها ممثلين عن الجمعية الجزائرية، وبالتالي في الجنوب الجزائري جزء من الجزائر كما هي ممثلة في جمعية الاتحاد الفرنسي.[3]

. قانون 20 سبتمبر 1947: حيث كان لصدور ما يسمى دستور الجزائر أو القانـون الاساســـــي، انعكاسات مباشرة على الوضعية الإدارية في الجنوب الجزائري من خلال ما تنص عليه المادة الخمسين على إزالة الحكم العسكري على أراضي الجنوب وضمها الى الشمال وبالتالي إلغاء ما جاء في الموسوم الصادر في 30 سبتمبر 1903 من خلال دمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية بولايات الشمال[4]

[1] محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 299 . 300

[2] محمد بوشان: التنظيم الإداري الاستعماري في الجنوب الجزائري 1902 . 1960، (مجلة)، جامعة طاهري محمد بشار، ص182

1 محمد بجاوي: المرجع السابق، ص305

[4] المركز الوطني للدراسات والبحث: المرجع السابق، ص40

ثانياً: المرحلة الوسطى (1947-1957)

في هذه الفترة انتهجت السلطات الفرنسية سياسة إدارية تمثلت قي إنشاء منظمات لتنظيم أرضي الجنوب ، من خلال اصدار مرسوم 03 مارس 1948، حيث انشأت مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر.[1]

ثالثاً: فترة الفراغ القانوني عقب القانون الخاص

. تأسيس المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S)

انشئت هذه المنظمة في 10جانفي1957 تضم هذه المنظمة عمالتي الواحات والساورة بالإضافة إلى أقاليم كل من النيجر وتشاد وموريتانيا والسودان الفرنسي (مالي حاليا).[2]

وكان الهدف من إنشائها استثمار المناطق لصحراوية من الجمهورية الفرنسية وتنميتها الاقتصادية ورفع مستواها الاجتماعي.[3]

. استحداث وزارة الصحراء: سعت السياسة الاستعمارية الفرنسية ضمان استقلالية الصحراء الجزائرية من الناحية السياسة بعدما تم ضمها من الناحية الاقتصادية عن طريق المنظمة المشتركة لمناطق الصحراوية، بإحداث منصب وزير الصحراء الحكومة المركزية بباريس[4]، وعين "ماكس لوجان" على راس هذه الوزارة، واسندت له مهام الاشراف العام على المنظمة، وممارسة المهام المتعلقة بإدارة وتنظيم هذه المناطـــق، وتضمنت تحت مسؤوليتها مديريـــة فرعية للماليـــة ومصلحة للمستخدمين والشـؤون

[1] محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 307

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث: المرجع السابق، ص80

[3] محمد بجاوي: المرجع السابق، ص31

[4] بلال صديقي: المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009 . 2010، ص21

الادارية، ومصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومصلحة للشؤون الصحراوية ومراقبة عامة للأمن.[1]

عين ماكس لوجان على راس وزارة الصحراء، واوكلت له مهام الاشراف العام على المنظمة، وممارسة المهام المتعلقة بإدارة وتنظيم هذه المنلطق.

.تقسيم الصحراء الجزائرية إدارياً إلى عمالتين: وهما الساورة (بشار) والواحات بموجب المرسوم 57 /903 بتاريخ 7 أوت1957، خضع الدخول إلى العمالتين لرخصة وحددت المناطق التي تدخل ضمن هاتين العمالتين كالتالي: جاء في المادة الأولى منطقة أراضي الجنوب التابعة للمنظمة المشتركة الصحراوية تقسم إلى عاملتين الساورة والواحات، أما المادة الثانية جاء فيها أن عمالة الواحات والتي مقرها الأغواط تضم مناطق غرداية وتقرت والبيض وورقلة.[2]

أما المادة الثالثة تحدد المناطق التابعة لعمالة الساورة التي عين مقرها كولمب بشار وتضم عين الصفراء، تندوف، أدرار.[3]

لقد هيأت فرنسا إذاً لفكرة الفصل بمنظومة قانونية أصبحت الجزائر بناءً عليها مقتصرة على التل والهضاب العليا، وتذرعت بأن الصحراء خالية من السكان وهي مكتشفتها. [4]

. البحث عن تشكيل الجمهورية الصحراوية المستقلة: فبوصول الجنرال ديغول[1] للسلطة بفرنسا عام 1958 أصبحت الصحراء الجزائرية تمثل الرهان الاقتصادي الديغولي لأن احتفـــاظ فرنسا بالصحراء

[1] الحاج موسى بن عمر: بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائرية، د ط، وزارة الثقافة، 2008، ص 129

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث: المرجع السابق، ص81

[3] نفسه، ص81

[4] ليلى تيتة: فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال الواقع والرهانات والمآل، قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 02، جامعة الوادي، 2015، ص192

يسمح لها بتحقيق أهدافها العسكرية والاقتصادية، فقد بذل الجنرال ديغول أقصى جهوده من أجل الاحتفاظ بالصحراء وفصلها عن الشمال وأكد ذلك من خلال خطاب يوم 16 سبتمبر 1959 أعلن من خـلاله منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم واستثنى من ذلك عمالتي الواحـــات والساورة لما فيهما من ثروات طبيعية وطاقوية[2]

المبحث الثاني: الاستثمار الفرنسي لثروات الصحراء

أصرت السلطات الاستعمارية الفرنسية للعمل بكل الوسائل من أجل الاحتفاظ بالصحراء وذلك ناتج عن معطيات اقتصادية، تمثلت في اكتشاف البترول والغاز وما يؤكد ذلك ما جاء على لسان "DEGAULLE" ديغول: "... **ان احتفاظ فرنسا على آبارها البترولية في الصحراء وعلى مراكـزها التجـــارية واجب وطني ....**"[3]

بذلك أصحبت فرنسا تعول على نفط الجزائر وما يجلب من أموال للخزينة الفرنسية وللمحافظة على هذا المكسب الاقتصادي[4] قامت عدة شركات بالبحث والتنقيب عن البترول حيث كان أول حفر للشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (snrepal) في منطقة بريان سنة 1952، أما الشركة الفرنسية للبترول(CFPA) كانت الانطلاقة من منطقة القليعة (المنيعة) 1953 وتم تجنيد لذلك الامكانيات المادية للمؤسسة العاملة في الصحراء[5] حيث قدرت نفقات عمليات التنقيب في

[1] الجنرال ديغول (1890 . 1970) شخصية فرنسية ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام 1912، قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن، وأول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة عرف بمناوراته الاستعمارية اتجاه الثورة الجزائرية منها مشروع قسنطينة، ومشروع فصل الصحراء الجزائرية.

[2] ليلى تيتة: المرجع السابق، ص 192 . 193

[3] عبد القادر سلاماني: المرجع السابق، ص 371

[4] بلال صديقي: المرجع السابق، ص 34 . 32

[5] الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 . 1956)، ايفي ميديا، الجزائر، 2013، ص79

الصحراء لسنة 1954 بـ : 813 مليون فرنك، وفي سنة 1957 بلغت 3670 مليون فرنك حسب إحصائيات الشركة الوطنية. [1]

من هنا نلمس الوجهة الجديدة التي اتخذتها السياسة الفرنسية لمحاولة فصل جنوب الجزائر عن الشمال من خلال التستر وراء أسماء شركات ولجان مختلفة إلى غاية موافقة البرلمان الفرنسي على مشروع المنظمة المشتركة للنواحي الصحراوية في جانفي1957.[2]

ولقد أظهرت النتائج الأولية بوادر النجاح ابتداء من ظهور مؤشراته الأولى في ماي 1953 بمنطقة بريان جندت فرنسا منذ 1955 ثلث نفقاتها الموجهة للأبحاث البترولية في كل مستعمراتها من خلال[3]:

إشراك الشركات الأجنبية في عملية استثمار الثروات الطاقوية وذلك بموجب المرسوم التشريعي الذي منح كامل التسهيلات والامتيازات البترولية المستثمرة في الصحـــراء بما في ذلك تخفيـــــــض الضرائب.[4]

اضافة إلى منطقة يجلي، وتيقنتورين الغنية بالنفط وحاسي مسعود وحاسي الرمل الغنية بالغاز، ان الثروات الجزائرية التي كانت في الصحراء اكتشفتها فرنسا عن طريق شركاتها وبإشراك شركات أجنبية وهذه هي مشكلة ثروتنا فمن خلال هذه الاكتشافات رأت فرنسا نفسها مالكة للصحراء سطحاً وباطناً[5]، وفي 1958 ازداد الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية من خلال إعلان قانون البترول 1658 [6]

[1] نفسه، ص83

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: المرجع السابق، ص 46

[3] الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية ..، المرجع السابق، ص83

[4] عبد القادر سلاماني: المرجع السابق، ص 371

[5] بشرى بوشاقور: المرجع السابق، ص40 .

[6] المركز الوطني للدراسات والبحث: المرجع السابق، ص57 ..58

بلغت الاستثمارات حوالي 80 مليار فرنك فرنسي سنة 1958م نتيجة لتهافت المستثمرين على التراخيص الخاصة بالبحث والتنقيب عن البترول وأمام تحقيق الشركات المستثمرة اكتشافات الثروة واجهتها مشكلة النقل من حقول الإنتاج إلى موانئ التصدير، مما جعل إدارة الاحتلال تقدم تسهيلات من خلال الإسراع في إنجاز خط للأنبوب الناقل للبترول[1] في سنة 1959، وكان هدف إدارة الاحتلال الفرنسي من تلك التسهيلات يدخل في إطار المؤامرة الرامية لفصل الصحراء الجزائرية عن شمالها وذلك بكسب تضامن المعسكر الغربي وتأييده لها.[2]

المبحث الثالث: التجارب النووية

يعتبر ملف التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية من الملفات الشائكة والصعبة ليس لقلة البحوث التي تناولته بالبحث والدراسة فحسب بل لسرية الملف الذي صنف في أرشيف محافظة الطاقة الذرية التابعة لوزارة الدفاع الفرنسية تحت عبارة "**سري للغاية** "[3]

إن الجذور التاريخية للرغبة الفرنسية في اعتماد وتطوير برامج البحوث النووية تعود إلى بداية الحرب العالمية الثانية وكانت نتيجة حتمية أمام التقدم الأمريكي والبريطاني في هذا المجال [4]

وكان أول استخدام فعلي للقنبلة النووية في 06 أوت 1945 والتي قامت بها طائرة قاذفة تابعة لسلاح الجو الأمريكي على مدينة هيروشيما اليابانية [5] ومع تفجير الاتحاد السوفياتي لقنبلته الأولى

[1] خط الأنبوب الناقل للبترول الذي يربط بين حوض الحمراء الواقع في حاسي مسعود بميناء بجاية على مسافة 660 كلم ..للمزيد أكثر أنظر نصر الدين مصمودي: الولاية السادسة التاريخية في مواجهة الاستراتيجية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية، ص261

[2] نصر الدين مصمودي : الولاية السادسة التاريخية في مواجهة الاستراتيجية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية في عهد الجنرال ديغول (1958 . 1962)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، ص261

[3] دحمان تواتي وآخرون: الثورة التحريرية في أقاليم توات 1956. 1962، منشورات جمعية مولاي علي، ص 105

[4] بشرى بوشاقور: المرجع السابق، ص44

[5] كانت أعداد الضحايا لهذا التفجير 140.000 إنسان بالإضافة إلى مئات الالوف من المشوهين والمعطوبين، ناهيك عن الخراب البيئي الفظيع

1949 أصبح كلا المعسكرين في سباق نحو التسلح حول إنتاج المزيد من السلاح بل حول تطوير السلاح إلى الفتاك[1]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانهزام فرنسا فيها، أصبحت مدينة لدول الحلف التي خلصتها من الخطر الألماني، ووجدت نفسها تسير في تأخر شديد في المجال العسكري، فبعد تفجير الولايات المتحدة الامريكية للقنبلة النووية عام 1949 ثم انضمام الاتحاد السوفياتي للنادي النووي عام 1949 وتلته انجلتر 1957 [2].

أمام هذه الأوضاع نجد فرنسا التي أرادت أن تقضي على مركب النقص لديها وتظهر بمظهر الكبار وجندت كل طاقاتها لتطوير صناعاتها العسكرية "العصرية "بهدف الوصول إلى السلاح الذري فوجدت الصحراء الجزائرية أرضاً خصبة لطموحها النووي.

ومن بين الأهداف التي كانت تطمح فرنسا إلى تحقيقها من التفجيرات النووية بالصحراء الجزائرية:

ـ الرفع من معنويات الجيش الفرنسي إثر انهزاماته المتكررة في (ديان بيان فو ـ معارك الثوار الجزائريين ـ الانتصارات السياسية والدبلوماسية للثورة الجزائرية على المستوى الدولي ...)

ـ التحرر من التبعية الامريكية في مجال الدفاع ولعب دور الريادة في عزل أوروبا عن الولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد تمكن حليفتها بريطانيا من امتلاك أسرار صنع القنبلة النووية 1952 [3]

ـ فهم الساسة الفرنسيون واستوعبوا جيداً أن عناصر القوة التي كانت تعتمد عليها والمتمثلة في عدد المستعمرات التي تستولي عليها لم تعد ذات قيمة تذكر والغلبة للأقوى وللذي يملك أحدث الأسلحة وأفتكها، فسارعوا إلى تجنيد كل ما يملكون من قدرات علمية ومادية وتسخيرها للالتحاق بالركب

[1] خير الدين شترة: الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر المحرقة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، جامعة المسيلة، مجلة الحقيقة، العدد 34، ص33 . 34

[2] دحمان تواتي واخرون: دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956 .1962، وزارة الثقافة، 2008، ص126

[3] خير الدين شترة: المرجع السابق، ص34

النووي [1]فتم تأسيس سنة 1945 محافظة الطاقة النووية والتي أوكلت لها مهمة صناعة أول قنبلة نووية فرنسية[2]

كما تم إنشاء سنة 1957م المركز الصحراوي للتجارب العسكرية كمجال لإجراء التجارب في الصحراء ومجموعة 621 للأسلحة الخاصة وتمثل هذه المجموعة فرعاً من فروع القوات العسكرية البرية وظيفتها نقل العتاد والمعدات الخاصة.[3]

ولتجربة ذلك لجأت لصحراء الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، حينها وقع اختيارها على منطقة رقان [4] الجزائرية 1957، والتي أجريت بها 13 تجربة باطنية وبعد استطلاعات عدة استقرت بها الفرقة الثانية للجيش الفرنسي وبعد سنة التحقت هذه الأخيرة بمنطقة حمودية[5] التي تبعد 65 كلم عن موقع رقان، أما الموقع الهام الثاني فهو "عين أيكر "[6] الذي اختير لاعتبارات جيولوجية كونها منطقة صخرية [7]

ونظراً لكون فرنسا بلد مبتدأ في هذا المجال فلقد بحثت عن حليف يكون لها مرجع فوجدت غايتها في إسرائيل بعد الاحتكار النووي للمعلومات التي طبقتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وقعت فرنسا مع اسرائيل عام 1953 اتفاقية خاصة بالأبحاث النووية ومعالجة المعادن [8]

---

[1] مصلحة الدراسات بالمركز، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، سلسلة ندوات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000، ص20

[2] دحمان تواتي واخرون: الثورة التحريرية في أقاليم توات 1956. 1962، ص26

[3] بشرى بوشاقور: المرجع السابق، ص45

[4] تقع رقان في أقصى الجنوب الغربي للجزائر، تابعة إداريا لولاية أدرار تعد إحدى أكبر دوائرها، يحدها شمالا دائرة زاوية كنتة، وغربا جمهورية موريتانيا، جنوبا ولاية تمنراست وولاية برج باجي مختار، وشرقا دائر ة أولف تقدر مساحتها 124.298 كم مربع

[5] عبدالعزيز راجعي ونوي بن مبروك: التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية في ميزان القانون الدولي الإنساني 1960 . 1966، جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الاستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، المجلد 05 العدد 01، 2020، ص1006. 1007

[6] عين ايكر منطقة تقع ضمن جبال الهقار على بعد 150 كلم شمال مدينة تمنراست، وعلى بعد 2000 كلم جنوب الجزائر العاصمة وحوالي 500 كلم على حدود شمال النيجر

[7] عبدالعزيز راجعي ونوي بن مبروك: المرجع السابق، ص 1007

[8] بشرى بوشاقور: المرجع السابق، ص45. 46

في بداية شهر فيفري من سنة 1960 كان كل شيء جاهزاً في رقان بعد اخذ القرار من طرف الارصاد الجوية التي ستحدد اليوم المناسب للتفجير ولقد تم ذلك بالفعل في 12 فيفري 1960 وتقرر التفجير في فجر يوم الغد فأعطيت التعليمات الأخيرة، ووزعت النظارات السوداء، أما الذين لا يملكون نظارات فقد استوجب عليهم الجلوس أرضاً مولين ظهورهم عن النقطة صفر وإغلاق أعينهم وحمايتهم بالأيدي[1] ولقد حملت القنبلة النووية الاولى اسم اليربوع الازرق وكانت طاقتها التفجيرية أكثر بثلاث مرات من قنبلة هيروشيما.[2]

أما التجربة الثانية فكانت بنفس المنطقة في أبريل 1960 وسميت باسم اليربوع الأبيض ،والثالثة في 07 ديسمبر 1960 تحت اسم اليربوع الأحمر، أما التجربة الرابعة التي تمت على عجل يوم 25 أبريل 1961 تحت اسم اليربوع الأخضر، وقد استعمل فيها 195 جندي فرنسي في سرية تامة واليربوع نسبة لحيوان يعيش في الصحراء أما الألوان فكانت نسبة للعلم الفرنسي.[3]

ولقد كان لهذه التجارب انعكاسات على السكان والبيئة حيث أن نتائجها الكارثية هناك عوامل أدت إلى حجم الكارثة منها نوعية الإشعاع، وكميته، والمسافة بين مصدر الاشعاع فكلما قلة المسافة الآثار وخيمة وكذلك العمر فالتأثير أكثر على صغار السن[4]

نتائجها كانت وخيمة على صحة الإنسان إذ تسببت في الإصابة بالأمراض السرطانية حيث أحصت الولايات المتحدة الامريكية 36 نوعاً من أمراض السرطان ناجمة عن الاشعاع النووي ظهرت جلها في الصحراء الجزائرية ومن هــذه الأمراض سرطان الغدة الدرقية وسرطان الدم، أمراض القلب

[1] التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، (سلسلة ندوات)، دارسات وبحوث وشهادات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2000، ص27

[2] يُنظر الملحق رقم 4، ص 60

[3] عمار منصوري، الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية ،التجارب النووية الفرنسية، ص46

[4] عبد الكريم بلبالي: انعكاسات التجارب النووية على الإنسان والبيئة، ندوة تاريخية لإحياء الذكرى 62 للتفجيرات النووية برقان واليوم الوطني للشهيد، يوم الخميس على الساعة التاسعة صباحاً، فيفري 2022.

والشرايين، العقم عند الرجال، التشوهات الخلقية، أمراض العيون، حالات العمى، وفقدان السمع بالإضافة إلى الاجهاض والنزيف الدموي لدى النساء.[1]

أما أثر يرابيع الإجرام الفرنسي برقان على البيئة فقد حولت البيئة إلى خراب بسبب ما لحقها من إشعاع نووي مميت أدى إلى انخفاض سريع في الثروة الحيوانية واختفاء عدد من السلالات التي تكيفت عبر السنيين مع البيئة الصحراوية وأيضا تدهورت الواحات الخضراء حيث أصيبت النخيل بأمراض لم تعرفها من قبل كمرض البيوض الدري [2]بالإضافة إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية وظهور سلالات نباتية ضعيفة الإنتاج والمقاومة تجاه الأمراض النباتية والحشرات والفطريات والكائنات الدقيقة [3] وتلوث المياه والهواء وانتشار النفايات بالمنطقة التي لم تفككها فرنسا وفق المعايير الدولية. [4]

يمكننا القول من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل أن سياسة فرنسا في الصحراء الجزائرية مرت بمراحل عديدة طبقت من خلالها قوانينها العسكـرية ومشاريعها لتحمي حـــــدود مستعمراتها وجعلها تحت نفوذها.

ومع بداية سنة 1956 بعد اكتشاف البترول والغاز تتغير أساليبها اتجاه الصحراء من خلال العديد من المشاريع الاقتصادية الاستثمارية بالمنطقة خدمة للاقتصاد الفرنسي ولقد تزايدت الأطماع الفرنسية بوصول الجنرال شارل ديغول الى السلطة سعى للبحث عن تشكيل الجمهورية الصحراوية المستقلة عن الشمال.

كما تطورت الاستراتيجية الفرنسية العسكرية بالصحراء المتمثلة في جعلها حقلاً للتجـــــارب النووية خاصة في منطقة رقان وعين أيكر.

---

[1] مصطفى خياطي: حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013، ص427

[2] يُنظر الملحق رقم 03، ص59

[3] عبد الرحمان لمحرزي: أرض الخراب أو حكاية العالم المنسي (يرابيع الاجرام الفرنسي برقان)، منشورات جمعية مشعل التاريخ بأدرار، 2014، ص29

[4] عبد الكريم بلبالي :المرجع السابق

إن هذه المشاريع الفرنسية الساعية لفصل الصحراء عن الشمال جعلت الثورة التحريرية تناضل لمواجهة هذه الاستراتيجية وهذا ما سنراه في الفصول الموالية.

الفصل الثاني

ردود الفعل الوطنية من فصل الصحراء الجزائرية

المبحث الأول: عسكرياً

المبحث الثاني: دبلوماسياً

المبحث الثالث: شعبياً (مظاهرات 11ديسمبر 1960 نموذجاً)

بعد سقوط مدينة الجزائر في يد القوات الفرنسية سنة 1830م، سعت فرنسا الاستعمارية بكل ما تملك من وسائل وامكانيات بشرية ومادية لتمديد عملية التوسع والتغلغل نحو المناطق الصحراوية، وتعتبر سنة 1844م البداية الفعلية لتمديد العمليات العسكرية نحو الصحراء الجزائرية، وذلك بناء على القرار الذي أصدره البرلمان الفرنسي يقضي بتقدم قواته نحو الجنوب، وانشاء مراكز عسكرية خاصة في المناطق الاستراتيجية الرئيسية، تتحكم في مرور القوافل التجارية من جهة، وتضمن لهم الأمن للمعمرين وتسمح لهم بالتصدي لمقاومة سكان الصحراء من جهة ثانية، ومنه بسط نفوذه على الشريط الواقع ما وراء الأطلس الصحراوي.

فبعد تقدم مسار الثورة الجزائرية وما حققته من انتصارات سياسية ودبلوماسية، بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية وشكلت قضية الصحراء عنصرًا استراتيجيًا في أغلب مراحلها، حيث حاولت سلطات الاستعمار إبعادها من جدول المفاوضات عكس الوفد الجزائري الذي تمسك بها باعتبارها عنصرًا مفصليًا في استرجاع السيادة الوطنية وبذلك اختلفت ردود الفعل الوطنية حول سياسة فصل الصحراء الجزائرية من قبل الاستعمار الفرنسي.

المبحث الأول: عسكرياً

أمام تزايد الاطماع الاستعمارية في سرقة ونهب لثروات الشعب الجزائري لم يقف جيش التحرير الوطني مكتوف الأيدي، وقرر فتح جبهة الصحراء منذ 23 أكتوبر 1957 مواجهة المشاريع الفرنسية بالصحراء وكذلك كرد فعل بعد نكبة معركة الجزائر وتداعياتها الخطيرة .[1]

وبشكل فعلي تم فتح هذه الجبهة إثر هجوم 06 نوفمبر 1957، الذي استهدف فريق عمل استكشافي خاص بالتنقيب على البترول تابع للشركة الفرنسية البترولية شمال منطقة تيميمون، وهذا ما

[1] هواري قبايلي: ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، ط 1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص302

دفع فرنسا لتأمين أقاليم الصحراء ورفع تعداد الجنود هناك من 19.000جندي بداية من 1958 إلى 25.000 سنة 1959[1]

يتجلى كذلك من خلال قيام جيش التحرير الوطني بعمليات عسكرية في الصحراء ضد المصالح البترولية الفرنسية بها، فقد حرر مسؤولو الولاية السادسة قواعدهم الدفاعية والهجومية، ومن العمليات العسكرية التي قامت بها الولاية تفجيرها خط السكة الحديدية الرابط بين تقرت وسكيكدة محطة توليد الكهرباء بالأغواط يوم 13 جويلية 1957م، واستكمالاً للنشاط العسكري، نفذ جيش التحرير الوطني في 17 أوت 1957م عملية التنقيب عن البترول في منطقة "تين السما" قرب أيجلي بأقصى الجنوب الشرقي، كما تم في 21 سبتمبر 1957م تحطيم ناقلتي للبترول على بعد 5 كيلو متر من "بريان" بمنطقة حاسي الرمل قرب الأغواط فدمر عدد من الأجهزة الفنية قدرتها المصادر العسكرية الفرنسية بـ 15 مليون فرنك[2]

إن الاستراتيجية التي اعتمدتها الثورة لإفشال مشروع التقسيم كانت كفيلة بتحقيق نتائج مبهرة أرغمت الحكومة الفرنسية على مراجعة حساباتها، فقد عملت الثورة على توسيع نشاطها[3] العسكري إلى أقصى مناطق الجنوب الجزائري وذلك بفتح جبهات جديدة حتى تثبت بأن الوجود الثوري يشمل كامل التراب الوطني.

ومن ذلك امتداد العمل الثوري بفضل العديد من البعثات وفي مقدمتها تلك التي تضم " محمد جغابة " و" مزيان صندل " و" رابح عجمان " وغيرهم وتلك التي تضم " محمد الروية " و" عثمان حامد "

[1] هواري قبايلي: المرجع السابق، ص 302 . 303

[2] قن محمد: فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957- 1962، مجلة المصادر، العدد 29، الجزائر، د.ت.ن، ص 275.

[3] صالح بن محمد بوسليم: جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1956- 1962)، دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد 35، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، 2017، ص562

و" إبراهيم حليلو " وغيرهم حيث أرست قواعد التنظيم الثوري في القرارة وبريان والمنيعة وعين صالح وحتى تمنراست، كما أقيمت اتصالات منتظمة من واد ريغ، وورقلة، كما انطلقت وحدات من جيش التحرير المتمركزة في الجنوب بتوجيه ضرباتها العسكرية ضد المصالح الاستراتيجية الفرنسية التي تربك القيادة الفرنسية.[1]

ولهذه المعارك دلالات سياسية ورمزية تتمثل في إعاقة فرنسا على استغـــلال ثروات الصحراء[2]

عمل الجنرال ديغول على تغذية الصراعات التي كانت تحدث داخل الثورة وذلك باعتبار الولاية السادسة ملجأ للمتمردين، فاستخدم هذه الورقة للضغط على نشاط الثورة في الصحراء لكن محاولته باءت بالفشل لأن جيش التحرير كان مسيطر على الوضع بشكل جيد[3]

في أواخر سنة 1957، وفي النصف الأول من سنة 1958، كثف جيش التحرير الوطني عملياته العسكرية والفدائية في الصحراء بشكل كبير، فتمكن جيش التحرير من خوض معارك قوية بمئات الجنود وبسلاح ثقيل. وألحق بالجيش الفرنسي خسائر كبيرة وزرع الخوف وسط الرأي العام الفرنسي، حيث تواصلت الاشتباكات العسكرية بين الجيش الفرنسي وجيش جبهة التحرير فمن 26 أبريل إلى 06 ماي 1958 فشهدت الصحراء أكثر من 150 عملية بين اشتباك وهجوم وكمين دون الاعمال الفدائية قتل فيها أكثر من 500 جندي فرنسي.[4]

من بين المعارك معارك العرق الكبير والتي من بينها معركة " حاسي صاكة" في 01 اكتوبر1957[5]

[1] صالح بن محمد بوسليم: المرجع السابق، ص 562

[2] زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2007، ص 50.

[3] لخضر بورقعة: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، ط 02، 2008، ص 16.

[4] زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 50-51.

[5] بلال صديقي: المرجع السابق، ص131

لإفشال المشروع الاستعماري القاضي بفصل الجنوب عن الشمال وسلخ الصحراء عن الجزائر اعتمدت الثورة استراتيجية عسكرية وسياسية، فكان عليها تنبيه الرأي العام الجزائري إلى حقيقة المناورات الفرنسية بالتحسيس والتجنيد والتعبئة ولاستماته، في انتظار الاستعمار الذي مد الأسلاك الشائكة والمكهربة ولغم الحقول وأنشأ العديد من المحتشدات والمناطق المحرمة بالإضافة إلى خطي شال وموريس اللذان أراد بهما عزل الجزائر عن المحيط الإقليمي والعالمي، فالصحراء ككل خاضت كبريات المعارك بين جيش التحرير الوطني و جيوش الاستعمار بقيادة " بيجار "[1]

نذكر من بين الإجراءات التي اتخذتها الثورة على مستوى الولاية الخامسة هي انتقال جيش التحرير الوطني بمنطقة فقيق الحدودية مع مراكش إلى ناحية تيميمون، وتاغنبو، وبني عباس والعبادلة في منطقة بشار، أين اشتبك جيش التحرير بالقوات الفرنسية مرات عديدة، كلفت خسائر كبيرة في وادي الناموس وفي جبال بني ونيف غابة العرق الغربي الكبير وتنتهي بتيميمون، واستطاع جيش التحرير أن يسيطر على طرق البترول.[2]

إضافة على ذلك خروج السكان في مسيرات ومظاهرات تنديدية تطلب منها بذل الجهود على أكثر من صعيد، وتكليف المحافظين السياسيين بفضح وشرح السياسة الاستعمارية، كما شكل الاتساع الجغرافي الكبير للولاية الخامسة تحدياً هاماً للثورة فهي تشغل ثلث التراب الوطني رغم ظروفها الصعبة وأراضيها المكشوفة ووجود أكبر الجاليات الأوربية والقواعد والمراكز العسكرية الفرنسية بها.[3]

[1] عبد المجيد بوجلة: الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص 360.

[2] محمدي ام كلثوم: السياسة الفرنسية إزاء الصحراء الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة ، 2013، ص 93.

[3] نفسه، ص 94.

امتدت العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني للتراب الفرنسي فقامت فيدرالية جبهة التحرير بتنظيم عدة عمليات تخريبية في جوان 1958م شملت باريس وضواحيها واستهدفت فيها محلات تخزين البترول ففجرت حاويات البترول وألهبتها بالنيران[1]

من خلال النجاحات التي حققتها الثورة وجبهة التحرير الوطني يمكننا القول أن مبادئ الثورة وأهدافها قد تجسدت على أرض الواقع فكانت مصلحة الوطن ككل فوق كل اعتبار رغم اختلاف تركيبة السكان ورغم ضعفهم من ناحية الوسائل العسكرية إلا أنهم وضعوا حداً لكل مخططات فرنسا بشأن مشروع فصل الصحراء عن الشمال.

المبحث الثاني: دبلوماسياً

إن مكافحة الشعب الجزائري استعمار فادح الوطأة عسكرياً كان يفرض عليه ألا يغفل الكفاح على الصعيد الدبلوماسي خاصة بعد الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية خارجياً سواء في جلسات جمعية الأمم المتحدة أو في مختلف المؤتمرات الدولية استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تنمو بسرعة وأن تضع مكانتها بين مختلف الدول العربية والافريقية[2]

اكتست أهمية كبيرة ساهمت في تدويل القضية الجزائرية من خلال العمل على كسب دعم المجتمع الدولي وهو ما سعت إليه جبهة التحرير منذ اندلاع ثورة نوفمبر[3] من خلال فضح السياسة الفرنسية للرأي العام العالمي.

يتجلى ذلك في موقف الحكومة المؤقتة في جانفي 1959، من خلال رسالة تحذيرية للشركات البترولية التي أبرمت اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية، مفاده أن " الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تؤكد من جديد على حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء، التي هي جزء من الجزائر"

[1] زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 50.

[2] محمد بجاوي: المرجع السابق، ص162

[3] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 . جانفي 1960، دار الحكمة، 2010، ص 199

كما تحذر الحكومة المؤقتة الشركات المهتمة بالتنقيب عن النفط، من أن تبرم اتفاقيات مع السلطات الفرنسية... "[1]

ومواصلة لرأي الحكومة المؤقتة وموقفها الواضح والصريح من هذه السياسة، وخاصة في قضية استغلال الثروات الصحراوية، فيتلخص في أنه لا مانع لديها من خلق تعاون واسع بوضع هذه الثروات في خدمة التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، ولكن هذا لا يتم إلا بعد استخلاص السيادة الجزائرية على الصحراء.[2]

كما حذرت الحكومة المؤقتة الشركات المهتمة بالتفتيش عن النفط من إبرام اتفاقيات مع السلطات الفرنسية ليس لوجودها بالصحراء، طابع شرعي، إذ أنها لا توجد الآن هناك إلا بعنوان الاحتلال الفرنسي في المؤتمر العالمي الخامس للبترول الذي انعقد في نيويورك جوان 1959 لوح الوفد الجزائري بأن "النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني قد تكون له نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية وعلى أرواح التقنيين الذين توظفهم "[3]

أما على مستوى المحور الثاني المتعلق بتبين الجهات أو الأطراف الاقليمية والدولية حجم، وخطورة السياسة الفرنسية، أو المؤامرة فقد كانت استراتيجية الجبهة أو الثورة على ثلاث مستويات مغاربياً وافريقياً ودولياً [4]

[1] الغالي الغربي: السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية ،سلسلة الملتقيات المركز الوطني للدراسات والبحث، المرجع السابق، ص 267

[2] الغالي الغربي: المرجع السابق، ص268

[3] نفسه، 267

[4] بلال صديقي: المرجع السابق، ص 54

الدبلوماسية على المستوى المغاربي نجد أن العمل على هذا المستوى موجه وبصورة كبيرة إلى الجارتين الشقيقتين تونس والمغرب، فقد حاولت فرنسا استمالتهما لمؤامرة فصل الصحراء، مستغلةً الضعف الاقتصادي بالدولتين:

- تونس:

أكد رئيس الحكومة الجزائرية فرحات عباس بتصريحه الصادر بتونس يوم 10 سبتمبر 1960 حينما قال: " إن الجزائر تكافح للقضاء على جميع أشكال الاستعمار في استغلال الثروات باستغلال موجه قبل كل شيء لسد حاجات الشعوب الإفريقية وتحقيق مصالحها والشعوب الافريقية الرشيدة المتمتعة بسيادتها عازمة هي أيضا على تسطير مستقبلها الاقتصادي بحرية وعلى اتخاذ جميع التدابير لقطع الطريق في وجه الاستعمار الجديد..."[1]

صرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لصحيفة " الجريدة اللبنانية " بتاريخ 14 مارس 1959 بأن: " **البترول يمكن أن يكون وسيلة ضغط في يد الحكومة التونسية، تستغلها للضغط على الحكومة الفرنسية لتسوية المشكل الجزائري** "[2]، ورغم الانتقادات الشديدة، والبيانات شديدة اللهجة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E، إلا أن الحكومة التونسية تمسكت بموقفها على حساب مصلحة الثورة والشعب الجزائري، بل راحت تعزز الامن لعمال الشركات الفرنسية ومعداتها، ودعمت ما في وسعها ليتم إنجاز الانبوب، لكن الثورة كانت بالمرصاد، وأجهضت العديد من المشاريع، على غرار إنجاز " مصفاة لتكرير النفط بتونس ".

إن مشروع استغلال ثروات المغرب العربي إلا في إطار السيادة الكاملة والذي سعت له جبهة التحرير الوطني والتي اقترحت أن تكون هناك " سوق مغاربية مشتركة " على غرار السوق الأوروبية المشتركة، لكن وللأسف الشديد لم توفق الجبهة والثورة في هذه المهمة، إذ نجحت مع المغرب

[1] سارة بن علو، زهيرة كبيري: السياسة الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وردود الفعل الشعبية منها (1957-1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016، ص 81- 82.

[2] بلال صديقي: المرجع السابق، ص 58.

الأقصى، ولم يكن الشيء نفسه مع تونس، إذ أن ديغول وحتى يخلط أوراق الثورة أثار بعد توليه لمقاليد السلطة عدة قضايا حساسة، من بينها قضية الحدود، وقد سقطت تونس فريسة لهذا الطعم، إذ استطاع ديغول أن يحصل على صيغة تفاهم مع تونس في شهر جوان 1958 التي بمقتضاها يمرر البترول الجزائري عبر الأراضي التونسية، على أن تستفيد تونس من ذلك، ومن خلال ذلك ندرك عمق الشعور بالخيبة التي أصابت الثورة الجزائرية عند الإعلان عن الاتفاق الفرنسي التونسي.[1]

وبخصوص المعاهدة التي يجري التفاوض على إبرامها بين الحكومة الفرنسية والتونسية مع أي شركة فرنسية والتي يمكنها من الحصول على ثروات الجزائر، فإن موقف جبهة التحرير الوطني كان واضحًا حيث اعتبرت ذلك إشارة عداء ضد الشعب الجزائري، هذا الموقف بينته من خلال مذكرة لجنة التنسيق والتنفيذ التي اعتبرت أن المضي قدما من قبل الحكومة التونسية في هذا الشأن يعتبر خرقا صارخا لمعاهدة طنجة التي نصت على توحيد الجهود في إطار المغرب الكبير من أجل الاستقلال.[2]

ـ المغرب:

إن النوايا التوسعية للمغرب على حساب الأراضي الجزائرية انكشفت مع مشروع فرنسا لفصل الصحراء عن شمال الجزائر وهذا ما جعل العلاقات الجزائرية المغربية تمر بمرحلة من التوتر والشدة بعدما كانت المغرب ملجأ الثوار وسند الجزائر طوال حربها مع فرنسا.[3]

عبر زعيم حزب الاستقلال المغربي علال الفاسي على المطالب المغربية المتمثلة في المطالبة بأراضي صحراوية من الجزائر وذلك من خلال تصريح ألقاه في أوت 1957 : " إن أحسن حل لدعم أشقائنا الجزائريين أن تستعيد المغرب أراضيه الصحراوية التي ضُمت للجزائر"[4]

---

[1] نفسه، ص 55- 56

[2] سارة بن علو، زهيرة كبيري: المرجع السابق، ص 82.

[3] السبتي غيلاني: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 214.

[4] محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 581.

سبق للمغرب وأن وقعت مع فرنسا سنة 1845 اتفاقية لآلة مغنية لرسم الحدود وقطع الإمدادات عن الأمير عبد القادر، وتلتها اتفاقية أخرى سنة 1902، تؤكد بها المغرب شرعية التواجد الفرنسي في ايغلي، والساورة، قورارة، وتوات[1].

انتقلت المغرب من المطالب السياسية إلى محاولات عسكرية وذلك لتوغل جيشها في الأراضي الجزائرية لنشر هذه الادعاءات، ما أثار حفيظة جبهة التحرير الوطني فتقدمت بطلب للسلطات الرسمية تدعوها للكف عن هذا النشاط المعادي للثورة[2].

واصلت المغرب نشاطها في هذه القضية فطرحت حكومة الرباط موضوع الحدود على فرنسا وقد أنشأت لهذا الغرض لجنة الحدود بتاريخ 11 مارس 1958 وأعلن وزير الداخلية المغربي قبل ذلك أن أساس الأزمة المغربية الفرنسية يكمن في عدم رسم الحدود.[3]

وازدادت الضغوطات المغربية بعد تولي الحسن الثاني الحكم، لكن قيادة الثورة كانت تنظر إليها بموضوعية فكانت تسعى إلى إفشال المخطط الفرنسي الذي يحاول إقحام المغرب واستغلالها في مناورة الصحراء.[4]

أما الدبلوماسية على المستوى الافريقي، فقد واصلت الجبهة أو الثورة جهودها المعتبرة على المستوى الافريقي على غرار المغاربي، وحققت بدورها إنجازات هائلة، تمثلت في مواقف الدول الافريقية بجنوب الصحـــــراء، ونخص بالذكر موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، وهي الدول التي كانت تسعى فرنسا جاهـــــــدةً إلى توريطها في سياستــها الصحراوية، ودائما كان تصور الثورة واضحًا ومميزًا، بل ومجهضًا للسياســــــة الفرنسية، فقد كتبت في ذلك جريدة المجاهد: " إن الصحراء ظلت ولعدة

[1] بشرى بوشاقور: المرجع السابق، ص 76.
[2] السبتي غيلاني: المرجع السابق، ص 77.
[3] محمد عباس: المرجع السابق، ص 582.
[4] نفسه، ص 582.

قرون، همزة وصـــــل بين الشعوب الافريقية، لذلك يجب أن يعاد إلى الصحراء دورها التاريخي، كهمزة وصل بين شعوب شمال افريقيا وافريقيا السوداء "[1].

ولقد حققت هذه الدبلوماسية نجاحًا كبيرًا، إذ أن أول رد فعل افريقي على لسان السيد " جيمبوبا كاري " نائب رئيس مجلس النيجر قد خيب آمال الحكومة الفرنسية، وتوالت الردود والمواقـــــف المؤيدة، حيث أن المغرب وغينيا ومالي وليبيا ومصر، أكدت على تأييدها المطلق للحكومة المؤقتة، ولم تتوان في تأكيد مؤازرتها لموقف الجزائر، هذه المواقف كان لها الأثر الكبير على نفوس قادة الثورة، وهو دال كذلك على كفاءة الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الافريقي.[2]

نجحت الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق تضامن إفريقي واسع وهذا ما جعلها تولي أهمية خاصة لقارة إفريقيا التي حصلت معظم بلدانها على الاستقلال فأصبحت منبراً للقضية الجزائرية الذي أُدينت منـــه فرنسا وفضحت مشاريعها الرامية لفصل الصحراء عن الشمال.[3]

أما الدبلوماسية على المستوى العالمي فلقد عملت الثورة على الرد على الإغراءات الفرنسية للشركات الدولية الأجنبية العاملة في الصحراء واعتبار أي مساهمة منها في دعم العدوان والاحتلال والتقسيم، وتصدت المجاهد في العديد من المقالات لهذه السياسة الاستعمارية فكتبت تقول: "....فتح السوق الصحراوية للأموال الألمانية، والإيطالية، والإنجليزية، والأمريكية، وإبرامه اتفاقات جديدة بين الشركات الأجنبية والشركة الفرنسية للبترول...فرنسا عازمة بذلك على جر حلفائها إلى تبنـــي سياستها الجزائرية..."[4]

لقد أدى تطور الثورة الجزائرية وموقفها الرافض لفصل الصحراء أو الاستثمار الأجنبي غير الخادم لمصلحة الجزائر إلى التسليم بضرورة الحل السلمي للقضية الجزائرية عن طريق المقاومة مع الحكومة

[1] صديقي بلال، المرجع السابق، ص 58-59.

[2] صديقي بلال: المرجع السابق، ص 59-60.

[3] محمد عباس: المرجع السابق، ص 588.

[4] خديجة الغازي، عبد المجيد بوجلة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وموقف جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 56.

المؤقتة، وكان هذا الضغط كذلك نتيجة تطورات الثورة سببا في تراجع الحكومة الفرنسية عن فكرة التقسيم، وبدأ الاعتراف بالسيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول ملف التعاون بعد تقرير المصير، وحققت الثورة الجزائرية في الصحراء نتائج باهرة على المستوى الشعبي العام، توجت بذلك التجاوب الواسع لنداء الحكومة المؤقتة في جعل الخامس(05) من شهر جويلية يوم وطني ضد التقسيم، إذ خرج سكان الصحراء في مظاهرات عارمة مطالبين بالصحراء الجزائرية والوحدة الوطنية، ومن أشهر المظاهرات: مدينة غرداية في شهر سبتمبر 1960م،ومظاهرات تقرت 1961، ومظاهرات ورقلة يوم 28 أكتوبر 1960، والتي أرغمت وزير فرنسا المكلف بالصحراء على العودة إلى أرض وطنه بعد أن كان يعزم الاجتماع بجماعة حمزة بوبكر، ولم تقتصر المظاهرات على الجهة الجنوبية بل تعدتها إلى الشمال، وقد اعترفت الصحف الفرنسية بأن الإضراب كان عاما في كل مدينة وقرية بنسبة مئة بالمائة واعترفت بأن الحكومة المؤقتة نجحت في أهدافها، ومن خلال هذا تبين حجم التعبئة التي قامت بها الجبهة والثورة على حد سواء فكانت واسعة النطاق شملت جميع الشرائح الاجتماعية وتوعيتها بمخاطر التقسيم والهدف من وراء المشاريع الاستعمارية، وتنبيه الرأي العام الجزائري إلى حقيقة المناورات الفرنسية بالتحسيس والتجنيد والتعبئة، واستماتة في مقارعة الاستعمار الذي مد الأسلاك الشائكة والمكهربة ولغم الحقول وأنشأ العديد من المحتشدات والمناطق المحرمة وحول الجزائر إلى معتقل، كما سعى لعزلها عن المحيط العالمي والإقليمي فامتدت معارك عديدة في الصحراء الكبرى بين جيوش الاستعمار بقيادة (Bigeard) بيجار، وجيش التحرير الوطني[1]

المبحث الثالث: شعبياً (مظاهرات 11 ديسمبر 1960 نموذجًا)

تعتبر سنة 1960م السنة الحاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية وتطورها ولعل أهم مظهر يدل على تلاحم الشعب بجبهة التحرير والتفافه حولها وهي التي قادته إلى الكفاح وتجلى هذا في مظاهرات 11ديسمبر 1960، حيث تجندت الجماهير فيما بينها رافضة لفكرة ديغول " الجزائر جزائرية " ملبيةً نداء جبهة التحرير الوطني بحيث انتقلت الثورة من الريف وقمم الجبال الشامخة إلى

[1] خديجة الغازي: المرجع السابق، ص 56-57.

الشوارع والساحات والمدن فكان يومًا تاريخيًا وموعدًا مع انفجار جماهيري في وضح النهار والتي اخترقت سياسة ديغول.

منذ وصول ديغول للحكم، كانت فرنسا تتخبط في أزمة معقدة الجوانب، نتيجة حروبها الاستعمارية، ومن ضمنها حرب الجزائر التي كانت تكلفها أموالاً طائلةً، فقد حاول ديغول بإجراءاته العديدة وقراراته المتوالية أن يُمهد الطريق لحكومة جديدة ويفرض على الشعب الفرنسي قرارات لا تُرضه لأنها تتناقض مع مصلحته. ذلك أن ديغول لما قرر مواصلة الحرب أصبح مضطرًا لأن يفرض على الشعب الفرنسي أكثر من 250 مليار من الضرائب ويحذف الإعانات، ويرفع الأسعار ويخفض الفرنك، وكانت من أولى الإجراءات تمديد مدة الخدمة العسكرية إلى 24 شهرًا، بدل من 18 شهرًا وتشديد الخناق والضغط على الدول الداعمة للحكومة المؤقتة، سواء الصديقة أو الشقيقة، تارةً بالتهديد وتارةً بالإغراءات الاقتصادية والمالية التي وعد بها حلفاؤه الأوربيين منحها لهم في الجزائر عبر الترويج لثروات الصحراء.[1]

رغم كل المخاطر قرر الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول زيارة مختلف أقاليم، ومدن الجزائر، فكانت وقائع زيارته حسب ملخص لما جاء في التقرير الرسمي للصحفي الخاص المرافق للجنرال ديغول كالتالي:[2]

في مستودع بمطار "أورلي" تم تحضير وتهيئة طائرتين من نوع "كرافال" في سرية تامة، وفي آخر لحظة تم اختيار إحداهما لنقل الرئيس الفرنسي ديغول، والوفد المرافق له منهم "لويس جوكس" كاتب الدولة و" لويس تينوار" وزير الإعلام، وبعض الجنرالات منهم " ايلي" و "أولي" وجوفراي دوكورسال،

[1] بن عزة مصمودي: استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية (1958-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016، ص60.

[2] محمد قنطاري: مظاهرات ديسمبر 1960م أسبابها وقائعها ونتائجها، مجلة المصادر، العدد 03، الجزائر، 1999، ص34-35.

الكاتب العام للإليزيه، وكذلك ثمانية من حراسة الرئيس الخاصة به غيرهم. حسب ملاحظة شهود عيان من محيطي الجنرال ديغول أنه للمرة الأولى التي يحاط بحراسة خاصة شـــديدة لمرافقته للجزائر.

يمكـن أن نـربط مظـاهرات 11 ديسـمبر 1960 بزيـارة ديغـول إلى الجزائـر في إطـــار حملتـه لإنجـــاح استفتاء تقرير المصير الذي دعا إليه يوم 08 جانفي 1961 حيث بدأ زيارته من عين تموشنت يوم 09 ديسمبر 1960، واجتمع بمسؤولي وأعيان المدينة، ثم مع الضباط وعند خروجه، تلقته الحشود بهتافات مختلفة، ففريق يهتف بالجزائر الفرنسية وهم المستوطنين المعارضين لديغول وفريق آخر يهتف بالجزائر جزائرية، ويحملون الأعلام الجزائرية ويؤيدون خطوة ديغول وبعد ختام كلمته توجه ديغول بعد عين تموشنت إلى مدينة تلمسان، بعد أن أخذ فكرة عما كان يدور وسط أفراد الشعب ونفس الهتافات استقبلته بها تلمسان، بعدها توجـه ديغول إلى البليدة، ثم شرشـــال، ثم الأصنـــام (الشلف)، والملاحظ أن عدد الجزائريين كان أكبر من عدد الأوروبيين. في اليوم الموالي 10 ديسمبر 1960م وصل ديغـول إلى بسكرة وعند معرفته بالأحداث الذي وقعت في الجزائر ووهـران عاد إلى باريس ومنها صرح قائلاً " ... مكنني هذا السفر من التعرف بدقة عما يحدث بالجزائر..."[1].

استقبله المعمرون بمظاهر رافضة ومستنكرة لسياسته رفعوا خلالها العديد من الشعارات مثل "الجزائر فرنسية"،"يسقط ديغول"، "الموت لديغول" ،كما أن منظمتهم "جبهة الجزائر فرنسية" كانت قد وجهت عشية مجيء ديغول نداء مما جاء فيه: "يا فرنسيي الجزائر، مسلمين وغير مسلمين، لقد حان الوقت لكي نؤكد تصميمنا الجبار على أن نبقى فرنسيين، لقد آن الأوان لأن ننهض في وجه سياسة التخلي، ويجب أن نعبر عن إرادتنا هذه بالإضراب العام الذي سوف نشنه في وجه ديغول يوم 09 ديسمبر..."[2].

يعبر ديغول عن موقفه من مظاهرات 11 ديسمبر فيقول: " ... وكان يوم 11 ديسمبر دامياً في هـاتين المـدينتين (الجزائـر ووهـران)، حيـث اصـطدمت المواكـب الأوروبيـة والعربيـة واضـطرت قـوات

[1] زهير إحدادن. المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، دار دحلب للنشر، ط 02، 2012، ص 78.

[2] سعدوني بشير: مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 02، المجلد 02، العدد 03، 2014، ص 314.

الأمن إلى إطلاق النار وعند وصولي يوم 09 ديسمبر إلى عين تموشنت في منطقة وهران لاحظت الموقف العدائي الذي اتخذه كثير من الفرنسيين الأصليين..."[1].

يوم 10 ديسمبر نظم غلاة المستوطنين مظاهرات في العاصمة مرددين شعار الجزائر فرنسية ومنددين بسياسة ديغول المؤيدة للتسوية السياسية وتقرير المصير، ومع حلول الساعة الخامسة مساءًا تجمع عدد كبير من الجزائريين في حي المدنية ومع ارتفاع عددهم انضم إليهم عناصر من جبهة التحرير، ورفعوا العصي والسلاسل، والأعلام الوطنية وراحوا يرددون هتافات تحيا الجزائر والجزائر الجزائرية، تحيا جبهة التحرير، الاستقلال...الخ[2].

استمرت المظاهرات وتوسعت إلى أحياء أخرى بالعاصمة ومدن أخرى مثل قسنطينة، سطيف، معسكر، بلعباس، بجاية وغيرها وامتدت إلى غاية 16 ديسمبر محققة نصرًا إعلاميًا وسياسيًا على العدو الفرنسي[3]. فقد أعطت دفعا للوفد المفاوض ومكنت من إحراز انتصار دبلوماسي كبير في الأمم المتحدة عندما صوتت الجمعية العامة في دورة ديسمبر 1960م على القرار الأفرو آسيوي المؤكد لحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير.[4]

حيث يؤكد لخضر بورقعة أنه هو وزملائه من بينهم روشاي بوعلام وبوسماحة هم الذين تآزروا وتعاونوا لتنظيم المظاهرات رغم أنه استشهد سي الزوبير من طرف العدو الفرنسي وغيرهم من ضباطنا وجنودنا، فمظاهرات 11 ديسمبر زلزلت كيان العدو وأثبتت له أن يد الثورة تتعدى الجبال إلى المدن وتحرك الجماهير كيفما شاءت، كان يومًا عظيمًا ومباركًا لقد غيرت كل مخططات

[1] بن عزة مصمودي: المرجع السابق، ص 105.

[2] سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2005، ص 119.

[3] زهير إحدادن: المرجع السابق، ص80.

[4] سعد دحلب: المرجع السابق، ص108.

والاستراتيجيات الفرنسية وتأكد أن الشعب الجزائري ورائه قوة كبيرة تمثلت في الجيش وجبهة التحرير الوطني.[1]

نتائج المظاهرات بالنسبة للجزائريين فلقد حققت الأهداف المسطرة لها والمتمثلة أساسا في التأكيد على ولاء الشعب الجزائري لجبهة وجيش التحرير الوطني، وأن أي حوار أو تفاوض لا يكون مع هذه الجبهة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري. كما بينت تعلق الشعب بأرضه التي سلبت منه سنة 1830 ظلماً وعدواناً وأن السبيل الوحيد للتفاهم لا يكون إلا عبر المفاوضات المؤدية إلى تقرير المصير دون ضغط أو تلاعب أو مراوغات. كما أظهرت أيضا تلاحم الشعب وتضامنه أمام القضايا الوطنية المصيرية، وفي مقدمتها قضية الاستقلال التام بما في ذلك الصحراء التي هي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني، لا يقبل التقسيم تحت أي ظرف كان.

كما انها خلصت سكان المدن من الخوف الذي انتابهم نتيجة القهر الذي سلط عليهم من طرف المظليين تحت قيادة الجنرال (Massu) ماسو أثناء معركة الجزائر وبعدها، وجعلتهم يساهمون بقوة في الكفاح الذي كان مركزاً في الأرياف، وهو ما زاد الثورة انتشاراً وصلابة وأعطاها شكلاً آخر من الكفاح كان له صدى واسع، الامر الذي دفع بالمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى التحول إلى صف إخوانهم وتوجيه أسلحتهم إلى الجيش الفرنسي.[2]

أما بالنسبة للسياسة الفرنسية ولديغول فإنْ كان النظام السياسي الفرنسي قد تكيف مع الواقع منذ اعترافه بحق تقرير المصير سنة 1959، فإنه لم يكن مستعدًا كل الاستعداد لتطبيق ذلك إذ أن هذا الاعتراف كان مجرد مناورة لا أكثر، وذلك لربح الوقت قبل كل شيء نظراً إلى موقف الجيش ومعارضة أوساط سياسية معينة وحتى داخل الحكومة الفرنسية حينما تكلم عن " الجزائر الجزائرية "، وفي الواقع أن رئيس الجمهورية نفسه غير راغب في التطبيق الحقيقي لهذا الحق وهو لازال متمسكاً بالسياسة التي حضرها من عودته إلى الحكم في سنة 1958.

[1] لخضر بورقعة: المرجع السابق، ص49-50.

[2] سعدوني بشير: المرجع السابق، ص 316-317.

لقد رفض المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني في أواخر جوان 1960 وأراد أن تكون عبارة وقف إطلاق النار بدون ضمانات وبقي يتجاهل ممثلي الجبهة وكأن هذه الأخيرة منظمة إرهابية يطلب منها دائما إيقاف العمليات أو الاستسلام، وهل مثل هذه المظاهرات قد غيرت موقف الجنرال ديغول بعدما أدخل على زيارته الميدانية تغييرًا وأوقفها بيوم قبل الموعد المحدد، مصرحاً بمدينة بسكرة يوم 13 ديسمبر: " لقد سمحت لي هذه الزيارة بإدراك المعيار الحقيقي للقضية الجزائرية "[1].

إن المتتبع للتعاطي الفرنسي مع ردود الفعل الجزائرية يلاحظ ذلك التجاهل المتعمد، وعدم الاعتراف بالحقائق القائمة على الأرض، لكن يبدو أن هذه المسلمة في سلوكيات المستعمرين قد اصطدمت بالجدار هذه المرة، فلم يكن هناك بد من التسليم بالأثر البالغ الذي أحدثته الانتفاضة الشعبية، ونلتمس ذلك في العديد من التصريحات على مستويات مختلفة، فقد كتب آلان جاكوب المبعوث الخاص لصحيفة" Le Monde" مقالاً تحليلياً نقل عبره تصريحاً لأحد الضباط ممن أُسندت إليهم مهام ترويض الجزائريين، فكتب على وجه الخصوص: " قال لأحد قادة المصالح الإدارية الخاصة (SAS) إنها دملة تتقيح بعد ست سنوات من الاحتقان "، ويضيف في موقع آخر: " هذا الازدهار المفاجئ للأعلام الخضراء والبيضاء، هذه الجماهير الصادحة بشعارات جبهة التحرير الوطني، هذا الانفجار للمشاعر الشعبية بما لا يدع أي مجال للشك ... كلها تكذيب للمزاعم الأساسية للدعاية الرسمية ".[2]

أما الخسائر البشرية فلقد أثار مشهد العلم الجزائري وهو يرفرف وترديد شعارات (تحيا الجزائر حرة مستقلة)، (تحيا جبهة التحرير الوطني)، و(تحيا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، غضب قوات الأمن وبصورة أخص المظليين، الذين شرعوا في إطلاق النار على المتظاهرين الجزائريين... فأول

[1] جيلالي صاري: مظاهرات ديسمبر 1960م ودورها في التحرير الوطني، مجلة المصادر، العدد 02، الجزائر، د.ت.ن، ص205.

[2] عبد القادر خليفي: المظاهرات الجماهيرية وأثرها على العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية مظاهرات 11 ديسمبر 1960 أنموذجا، ملتقى وطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية، 2018، ص129- 130.

رصاصة أصابت الفتاة التي تحدت المستعمر برفعها الراية الجزائرية، وبمجرد سقوط الشهيدة وتدحرجها من أعلى النصب التذكاري كان علم الحرية يلتف حول جسدها وهو يتخضب بدمائها.[1]

لقد نتج عن هذه المظاهرات خسائر فادحة في الأرواح تفاوتت تقديراتها وإحصاءاتها المتضاربة بين الطرفين الفرنسي والجزائري فالجانب الفرنسي يحصرها في 123 قتيل في صفوف الجزائريين وأكثر من 400 جريح واعتقال أكثر من 600 شخص، أما بالنسبة للجانب الأجنبي وبمختلف وكالات الأنباء والصحف العالمية من مراسليها بالجزائر ومن صحفيين ومرافقين للجنرال ديغول في زيارته للجزائر تتضارب أيضا إحصاءاتهم في عدد القتلى والجرحى والمفقودين، وعلى العموم تُجمع الصحافة العالمية على أن شوارع ومدن وقرى الجزائر تحولت إلى حمامات من الدماء من كلا الجانبين لمدة أسبوع وأن الضحايا من القتلى والجرحى كانت تخلى بسرعة من الميدان خاصة في التنظيم المحكم والدقيق للنظام الثوري في الجزائر، فقد كان إذا سقط شهيد جزائري يُلف بالعلم الوطني والأناشيد تدوي وزغاريد النساء وتلاوة القرآن فكان هذا يزيد من حماس وشجاعة في نفوس الجزائريين.[2]

[1] سامية خامس: العلم الجزائري رمز الحرية والتحدي في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بمدينة الجزائر، مجلة المصادر، العدد 18، الجزائر، د.ت.ن، ص192.

[2] جميلة حمية: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وآثارها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص68.

كان للمظاهرات دور في تقرير المصير حسبما عرفته لاحقاً المادة الأولى من عهدي حقوق الانسان أن " الشعوب حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي "[1]

يستفاد من الأحداث التي وقعت في فترة قصيرة قبل المناقشات التي جرت في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بصدد القضية الجزائرية وكذلك من تلك المناقشات مدى تأثير القضية الجزائرية ومظاهرات 11 ديسمبر على أعمال حق تقرير المصير، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن بعض الدراسات التاريخية تشير إلى أن المظاهرات لم تكن تلقائية بل تم التخطيط لها مسبقاً وأُسندت مهمة تنظيمها في الجزائر العاصمة لقيادة الولاية الرابعة.[2]

وعلى الصعيد الدولي هذه مظاهرات 11 ديسمبر 1960 دفعت العديد من الدول للاعتراف بالحكومة المؤقتة، وفتحت بذلك أفاقًا جديدةً للدبلوماسية الجزائرية، والهيئات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية...، وهنا تدخلت مجموعة باندونغ وانضمت إليها الوفود الأخرى لإصدار قرار أممي يوصي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وفعلاً أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 22 ديسمبر 1960 القرار رقم 15 /14: " الذي ينص على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وإجراء استفتاء تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة"[3]، وهذا بعد 63 صوت ب "نعم"، 27 غياب عن التصويت، و08 أصوات فقط بـ "لا"، فوصفت هذه الدورة بأنها " دورة انتصار جبهة التحرير الوطني "[4]

[1] قشي الخير: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في سياق التأثير المتبادل بين حق تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية، مجلة المصادر، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، 2019، ص50.

[2] نفسه: ص78.

[3] حفاف فضيلة: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ودورها في تقرير مصير القضية الجزائرية، مجلة قضايا تاريخية، جامعة الجزائر 02، العدد 14، 2021، ص272.

[4] جيلالي بلوفة عبد القادر: فعالية المظاهرات الجزائرية خلال ثورة التحرير مظاهرات ديسمبر 1960 نموذجاً، مجلة القرطاس، العدد 01، 2012، ص316.

علماً أن القضية الجزائرية كان قد شرع في مناقشتها يوم 06 ديسمبر، فكانت أبرز نتيجة لهذه المظاهرات هي تحرك القضية الجزائرية في المنابر والمحافل الدولية ودفع عجلة المفاوضات إلى الأمام بعدما كانت فرنسا تمانع وتماطل، والجدير بالذكر أن الدعم الأمريكي لفرنسا تناقص والرئيس الأمريكي (John Fitzgerald Kennedy) كينيدي كان مؤيدًا لاستقلال الجزائر، وفي نهاية الأمر أُرغم الجنرال ديغول على الاعتراف بجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وفعلاً تم فتح المفاوضات في (Lucerne) لوسارن في 20 فيفري 1961 بوساطة سويسرية، في النهاية توجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقيات ايفيان في 18 مارس 1962 التي أنهت الحرب في الجزائر واعترفت فرنسا باستقلال الجزائر في 03 جويلية 1962.[1]

لقد اعتبر بن يوسف بن خدة هذه المظاهرات منعرجاً في مسيرة الثورة، وحدثاً حاسماً في تاريخ المعركة المسلحة فلقد أظهرت هذه الانتفاضات الشعبية العارمة روح الكفاح، والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البوليسي والعسكري، فأقنعت بالتالي ديغول بأن كل محاولة ترمي إلى فرض حل عسكري ستبقى بدون جدوى، كما كانت هذه الانتفاضات عاملاً حاسماً في تعجيل سير المفاوضات.[2]

هذه المظاهرات كانت بمثابة استفتاء علني للعالم أكد فيه الشعب الجزائري على حقه في تقرير مصيره وتمسكه بالاستقلال وبالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث نالت تغطية الصحافة العالمية بجميع أشكالها (المكتوبة، الإذاعة والتلفزيون) فأعطت دفعاً حاسماً للجهود الدبلوماسية للحكومة المؤقتة ونشاط الوفد الجزائري في هيئة الأمم المتحدة حيث أصدرت الجمعية العامة بالأغلبية قراراً أُمياً يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ويوصي بإجراء استفتاء تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

[1] حفاف فضيلة: المرجع السابق، ص272.

[2] عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص132.

سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية بجميع الوسائل والطرق لفصل الصحراء الجزائرية وخاصة بعد سنة 1965، بعد اكتشاف الغاز والبترول ولما تزخر به الصحراء الجزائرية من ثروات ومواد أولية لذا تباينت الرؤى والمواقف الفرنسية من الصحراء وتغيير نظام حكمها وكيفية استغلال الصحراء وكيف سوف تصبح لها مكانة مستقبلية، وهذا نظراً للتفاوت الحربي وظهور قوى دولية جديدة تنافس فرنسا لذا حاول القادة السياسيون والعسكريون الفرنسيون إيجاد مكانة لفرنسا من خلال تمكنهم من الصحراء الجزائرية واستثمار الطاقات والمواد الأولية المتواجدة واتخاذها كقاعدة عسكرية تتوسط إفريقيا.

لقد كانت الصحراء الجزائرية واحدة من بين القضايا الهامة التي كانت محوراً أساسياً في الاستراتيجية الفرنسية من جميع النواحي، السياسية والعسكرية والاقتصادية وكانت حجرة العثرة في كل المفاوضات والاتصالات القائمة بين الطرفين وقد بذلت جهوداً كبيرة لتحقيق وحدة التراب الوطني لأنها بالنسبة للجزائر قضية سيادة ووحدة ترابية ومبدأ مقدس لا يمكن التخلي عنه.

الفصل الثالث

قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية ـ الفرنسية

المبحث الأول: الصحراء الجزائرية في لوسارن فيفري1960

المبحث الثاني: لقاء نيو شاتل مارس 1961

المبحث الثالث: مفاوضات ايفيان الثانية 7 ـ 18 مارس 1962

أمام الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية عسكرياً ودبلوماسياً وشعبياً ،كان من بين أسباب رضوخ فرنسا للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، ومرت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بلقاءات عديدة تأرجحت بين الفشل والنجاح، وكانت قضية الصحراء أهم القضايا التي أخذت نصيب وافي من النقاش.

المبحث الأول: الصحراء الجزائرية في لوسارن

جرت محادثات لوسارن على الأراضي السويسرية، ومثل الوفد الجزائري الطيب بولحروف ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة بروما وأحمد بومنجل[1] مدير بوزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة.

وعن الجانب الفرنسي مثله جورج بومبيدو والسيد برونودي لوس، وقد انطلقت المحادثات في 20 فبراير 1961 ودامت 7 ساعات كاملة.[2]

وفي هذه المحادثات طرحت قضية الصحراء كمحور مهم باعتبارها جزء من التراب الوطني وتدخل في أولويات القضايا التي يتفاوض عليها وفد جهة التحرير، إن وحدة التراب الوطني سيطرت منذ بداية الثورة الجزائرية وأكدت عليها جميع المواثيق الوطنية.[3]

أكد الوفد الجزائري من جديد مبادئنا وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة كانت مواقف الطرفين متباعدة جداً، وقد رأى الوفد أن يبقى الأمن العام في هذه المرحلة من صلاحيات القوات المسلحة الفرنسية.[4]

لكن وجهة نظر الوفد الفرنسي فيها تمييع مشكلة الصحراء بجعلها مشكلاً دولياً حسب رأي جورج بومبيدو باعتبارها بحراً مشتركاً بين العديد من الشعوب وعليه لا يمكن الفصل في هذا الملف إلا

[1] أحمد بومنجل (22 أبريل 1906 -19 نوفمبر 1984) مناضل سياسي، ووزير جزائري كان ضمن الوفد الجزائري المفاوض في اتفاقيات ايفيان وبعد الاستقلال تقلد منصب وزير الإعمار والأشغال العامة والنقل .

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث: المرجع السابق، ص295 . 296

[3] محمد عباس: دوغول ...والجزائر، دار هومة، الجزائر، 2007، ص242

[4] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، (ت) لحسن غدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص20 . 21

بالعودة الى استشارة جميع الدول المعنية والمطلة عليه[1]، ويتضح ذلك من خلال قوله: "**الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع** "، أما مسألة الجيش الفرنسي فقد تركها جانباً واعتبر المرسى الكبير ملكاً من الأملاك الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الإسباني.[2]

وهكذا كانت قضية الصحراء حجر عثر في سير كل المحادثات والمفاوضات الفرنسية الجزائرية التي تلت لقاء لوسارن ولم تكن محادثات لوسارن كلها سلبية بل كانت بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف[3] بكل وضوح.[4]

المبحث الثاني: لقاء نيو شاتل مارس 1961

يعتبر لقاء نيو شاتل[5] بحق لقاء الصحراء حيث أخذت النصيب الاوفر في المحادثات الثنائية بين الطرفين، وفيها أبقى الجانب الفرنسي على نفس الأطروحات السابقة وأن لا نقاش حول السيادة على الصحراء، وإنما النقاط التي تخص الإطارات والخبراء ولجان الإدارة وطرق استثمار رؤوس الأموال التي تستثمر في المنطقة.[6]

وعليه نلاحظ رغبة فرنسا في جعل المسألة ضمن المسكوت عنها حيث اقترحت صيغة إعلان عن اختلاف الطرفين حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حولها إلى ما بعد تقرير المصير[7]، ولقد كان الموقف الفرنسي يعمل على تلغيم الموقف الجزائري، فالقبول بذلك معناه التنازل الضمني عن رقعة ترابية وللجزائر بعد تقرير المصير خياران إما الارتباط مع فرنسا ضماناً لوحدتها

[1] دحمان تواتي واخرون: الثورة التحريرية في أقاليم توات 1956. 196، المرجع السابق، ص116

[2] بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص 21

[3] انظر الملحق رقم 05، ص61

[4] بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص22

[5] نيو شاتل: مدينة سويسرية تقع شمال غرب سويسرا، وتتميز بموقع استراتيجي هام ما يؤهلها لتكون ممراً نحو أوروبا .

[6] دحمان تواتي واخرون: الثورة التحررية في أقاليم توات 1956. 196، المرجع السابق، ص116 . 117

[7] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص21 .22

الترابية وهو المرجح في ظل مطالب الأشقاء الترابية في المنطقة وإما استقلال مع فقدان السيادة على الجزء الجنوبي من التراب الوطني.

لم تترك الحكومة الموقتة الفرصة للمناورات الفرنسية حيث كثفت اتصالاتها على المستوى الدبلوماسي لشرح المسألة ووجهت رسائل تحذيرية للشركات البترولية وسجلت حضورها في المؤتمر العالمي للبترول لتؤكد للعالم أن الصحراء منطقة جزائرية محتلة.[1]

أما على المستوى الداخلي فقد عملت على تجنيد الرأي العام وتم إعلان يوم الخامس من جويلية 1961 يوماً ضد التقسيم.[2]

ولقد رد الوفد الجزائري بحزم : " لا هدنة حتى وإن دامت المفاوضات شهوراً أو سنوات وأكد السيد أحمد بومنجل أن الصحراء جزء من التراب الجزائري ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها " وكان ذلك إيذانا بفشل المحادثات وتوقفها لان فرنسا قد أخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري. [3]

لقد أطال مشكل الصحراء ـ الذي أصبح جوهر المفاوضات ـ من عمر المفاوضات التي بدت وكأنها تتجه إلى طريق مسدود بسبب تعنت الطرفين، إذ بدا واضحاً أن فرنسا تعتبر الصحراء الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه وأن أكثر ما يمكن تجاوزه، وأن أكثر ما يمكن تقديمه هو التنازل عن بعض الإجراءات التقنية وهو ما زاد في إصرار الطرف الجزائري على الفصل في القضية في إطار المفاوضات العامة والشاملة التي لا تستثنى أي رقعة جغرافية دفعاً لضرب الوحدة محلياً وإقليمياً.[4]

وأعلنت الحكومة المؤقتة في 03 مارس 1961 أن وقف القتال لن يتم إلا بالمفاوضات، وتم الاتفاق على بدء المفاوضات في ايفيان من 20 ماي إلى 13 جوان 1961، ثم توقفت بسبب

[1] دحمان تواتي واخرون: الثورة التحريرية في أقاليم توات 1956. 196، المرجع السابق، ص117

[2] نفسه، ص117

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث: المرجع السابق، ص 297

[4] دحمان تواتي واخرون: الثورة التحريرية في أقاليم توات 1956. 196، المرجع السابق، ص117

المناورات الفرنسية وإصرارها على منح الجنسية المزدوجة للأقلية الأوروبية في الجزائر مما يجعل منها دولة داخل دولة. [1]

وتزامنت هذه المفاوضات بمظاهرات 04 جوان الى 07 جوان مؤيدة الوفد الجزائري، لكن المفاوضات توقفت في 12 جوان لأن ديغول كان يريد للجزائر استقلالاً شكلياً مزيفاً محاط بقيود التعنت، مما أدى إلى تأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى. [2]

ثم استأنفت المفاوضات من جديد في مدينة لوغرين السويسرية من 20 ـ 28 جويلية 1961 بين وفد الحكومة الجزائرية، ووفد فرنسا ولقد توقف هذا اللقاء بتدخل كريم بلقاسم حسبما ذكره الوسيط السويسري حينما قال كريم بلقاسم: **"لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء "**[3]

ويرجع فشل هذا اللقاء الذي استمر أكثر من أسبوع بسبب إصرار فرنسا على فصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر، رغم تسليمها بوحدة الجزائر في الشمال، واعتبار الصحراء الجزائرية مشكلة قائمة بذاتها ستسوى فيما بعد بين الجزائر المستقلة وفرنسا وكان هذا في 20 يوليو 1961.[4]

وبعد دراسة الخطوط العريضة في العديد من الاتصالات السرية بين ممثلي الحكومتين تمت عدة لقاءات وهي :

ـ لقاء بال الاول 18 ـ 29 اكتوبر 1961

ـ لقاء بال الثاني 9 نوفمبر 1961

ـ لقاء دحلب ـ جوكس 9 ـ 23 ديسمبر 1961

[1] محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، دار البلاغ ،الجزائر، ط 01، 2001، ص214 ،215

[2] نفسه، ص 215

[3] محمد الشريف سيدي موسى: قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية المركز الوطني للدراسات والبحث فصل الصحراء...، المرجع السابق، ص298

[4] محمد بلغيث: المرجع السابق، ص 217

وعلى إثر هذه اللقاءات قد تسلم الوفد الجزائري من الوفد الفرنسي اقتراحات للتفاوض على أساس أن يعود للتفاوض من جديد باقتراحات مضادة في بداية عام 1962[1]

ولقد توجت هذه اللقاءات بمحادثات لي روس خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 19 فيفري 1962 بين الوفد الجزائري المتكون من كريم بلقاسم، وسعد دحلب، وبن طوبال، ومحمد يزيد، ومحمد الصديق بن يحى، ورضا مالك، والصغير مصطفاوي.[2]

أما الوفد الفرنسي فضم كل من: برونو دولاس، رولان بيكار، جان دوبروفلي، لويس جوكس، روبير برون، الجنرال دي كاماس، كلود شايي.

وتم في هذا اللقاء مناقشة كل النقاط من جديد حيث دافع كل وفد عن وجهة نظره وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترقا الوفدان في 19 فيفري ليلتقيا فيما بعد بايفيان للمفاوضات الرسمية.[3]

المبحث الثالث: مفاوضات ايفيان الثانية

أعلنت الحكـومة المـؤقتة في 03 مارس 1961 أن وقـف القتـال لن يتـم إلا بالمفاوضـات بين الحكومتين وقد اتفقا على مبدأ المفاوضات في ايفيان ابتداءً من 20 ماي 1961 لتستمر إلى 13 جوان من نفس السنة، وانطلقت المفاوضات بحضور الوسيط السويسري "لونغ" حيث فرض الموقف الفرنسي المتمثل في شخصية جوكس مقترحات حكومته المتضمن الهدنة ووقف العمليات العسكرية. وبسبب هذه المقترحات فشلت مفاوضات ايفيان الأولى ومحادثات لوغران نتيجة تعنت الحكومة الفرنسية التي كانت تطالب بتقسيم التراب الجزائري، واقتطاع الجزء الصحراوي منه، وهذا ما كان الوفد الجزائري يرفضه دائماً.

[1] عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954 ـ 1962، البصائر الجديدة، الجزائر، ط1، 2013، ص460 ـ 461

[2] محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص243

[3] نفسه، ص243

لقد استأنفت المفاوضات بصفة رسمية بمدينة ايفيان بالحدود السويسرية ـ الفرنسية يوم 7 مارس 1962 وانتهت يوم 18 مارس 1962 ومثل الحكومة المؤقتة الجزائرية[1] نائب رئيسها كريم بلقاسم على رأس الوفد الجزائري المتمثل في الاخضر بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد، ومحمد الصديق بن يحى، ورضا مالك، والصغير مصطفاوي، والرائد بن مصطفى بن عودة .

أما الوفد الفرنسي يتشكل من لوي جوكس، وبرونو دولوس، ورولان بيكار، وجان دوبرقلي، وروبير برون، والجنرال دي كاماس، وكلود شايي الى جانب برنارد تريكو.

وأثناء افتتاح المفاوضات لإثراء نص " اتفاقيات ايفيان " كشف الوفد الفرنسي عن رغبته في مناقشة هذا المشروع والتوقيع عليه خلال ثلاثة أيام فقط وهذا التزاماً بتوصيات الجنرال ديغول. إلا أن الوفد الجزائري رفض التسرع في المفاوضات وطلب التأني في معالجة القضايا الحساسة.[2]

وقد استغرقت المفاوضات 12 يوماً وبعد نقاش حاد توصل الوفد الجزائري والفرنسي إلى الاتفاق والتوقيع على "اتفاقيات ايفيان" يوم 18مارس 1962، حيث شمل الاتفاق ما يلي:

1 ـ وقف إطلاق النار بكامل التراب الجزائري بدءً من منتصف نهار يوم 19 مارس 1962

2 ـ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها

3 ـ تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة ومطارات " بوفاريك . عنابة . بشار . رقان" لمدة 5 سنوات.

4 ـ ضمان امتيازات الشركات الفرنسية في استغلال المناجم والمحروقات.

5ـ التعاون بين الجزائر وفرنسا في جميع الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

6 ـ إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوماً من اتفاقية وقف إطلاق النار.

7 ـ انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

8 . تحديد الفترة الانتقالية بأربعة أشهر .

[1] يُنظر الملحق رقم 06، ص62

[2] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص465

9 ـ إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة لتسيير المرحلة الانتقالية.

10 . تشرف على الانتخابات الخاصة بتقرير المصير الهيئة التنفيذية المشكلة من 9 مسلمين و3 أوروبيين.[1]

وقد تم الاستفتاء حول تقرير المصير في 1 جويلية 1962 حيث جاءت النتائج كالآتي:

ـ 5.951.581 صوتوا بـ "نعم " للاستقلال التام

ـ 16.534 صوتوا بـ " لا "

بعدها يعلن الجنرال ديغول في 3 جويلية 1962 عن استقلال الجزائر واعتراف فرنسا الرسمي بذلك[2]

ومن أهم ما تضمنته بنود اتفاقية ايفيان في الشطر الخاص بالتعاون العسكري والاقتصادي فقد احتوت على 13 بنداً [3] فيما يتعلق الصحراء[4]

ما يمكن التوصل إليه بعد تناول هذا المبحث أن قضية الصحراء كانت أهم نقطة دافع عنها الوفد الجزائري في هذه المفاوضات حيث اعتبرها الوفد الفرنسي من ممتلكات الجمهورية الفرنسية وهذا ما كان يرفضه الوفد الجزائري حيث تعثرت المفاوضات بسببها.

كما أن التفاوض مع فرنسا لم يكن سهلاً ففي كل مرة تتوقف المفاوضات بسبب تمسك كل طرف بمواقفه، إلا أن الوفد الجزائر نجح في كسب قضية الصحراء والمحافظة على وحدة التراب الوطني، وبالرغم من التنازلات المقدمة إلا أن استقلال الجزائر يبقى راسخاً في ذاكرة الشعب الجزائري لأنه ساهم في نهاية الوجود الفرنسي الذي دام 132 عاماً.

[1] صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال، دار العلوم، عنابة، 2005، ص462 . 463

[2] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 470

[3] انظر الملحق رقم 07، ص63 . 66

[4] تواتي دحمان: دور اقاليم توات ...، المرجع السابق، ص 142

خاتمة

بعد معالجتنا لموضوع " الاستراتيجية الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية 1956-1962 "توصلنا إلى جملة من النتائج نوردها على النحو الآتي:

اولاً: إن التوسع الاستعماري في الصحراء الجزائرية لم يكن وليد الصدفة، بل كان تخطيطاً مبرمجاً منذ مدى بعيد وذلك من خلال إرسال المغامرين المستكشفين الذين أعدوا تقارير وبحوث دعوا فيها فرنسا إلى احتلال هذه الأراضي الغنية بالثروات الطبيعية وكونها منطقة استراتيجية.

ثانياً: سعي السلطات الفرنسية بجميع الوسائل والطرق لفصل الصحراء من خلال فرضها سلسلة من القوانين القمعية والإجراءات التعسفية على السكان من أجل الاستحواذ عليها ونهب خيراتها وجعلها قاعدة لقواتها العسكرية ومركز تجاربها النووية.

ثالثاً: منذ 1956 وبعد اكتشاف البترول والغاز الطبيعي تم تغيير نظرة فرنسا وكيفية استغلال الصحراء من خلال استثمار الطاقات والمواد الأولية المتواجدة بها.

رابعاً: تكمن استراتيجية جبهة التحرير الوطني في إفشال المساعي الفرنسية من خلال:

ـ التحرك على المستوى الدبلوماسي العالمي لفضح المؤامرة الاستعمارية والعمل على عدم الوقوع ضحية لها.

ـ تصعيد العمل المسلح من خلال العمل على فتح جبهة الصحراء وتكثيف العمليات العسكرية.

ـ توعية الشعب وتحسيسه بخطورة المؤامرة الفرنسية والذي عبر عن ذلك بخروجه في مظاهرات كبيرة منددا عن رفضه المشروع الفرنسي منادياً بوحدة الجزائر وداعماً لجبهة التحرير.

خامساً: انتصارات الثورة سياسياً وعسكرياً في الداخل والخارج أجبر الجنرال ديغول للرضوخ للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

سادساً: لقد كانت قضية فصل الصحراء محل خلاف بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومات الفرنسية فهي تعتبر قضية سيادة ووحدة التراب الوطني بالنسبة للجزائر، وقضية

احتلال بالنسبة لفرنسا فقد شكلت قضية الصحراء نقطة أساسية في جدول المفاوضات الجزائـــرية الفرنسية، وبعد عدة لقاءات ومحادثات من التفاوض كان النصر حليف جبهة التحـــــــرير الوطني.

الملاحق

الملحق رقم 01:

الإمكانيات الاقتصادية للصحراء الجزائرية [1]

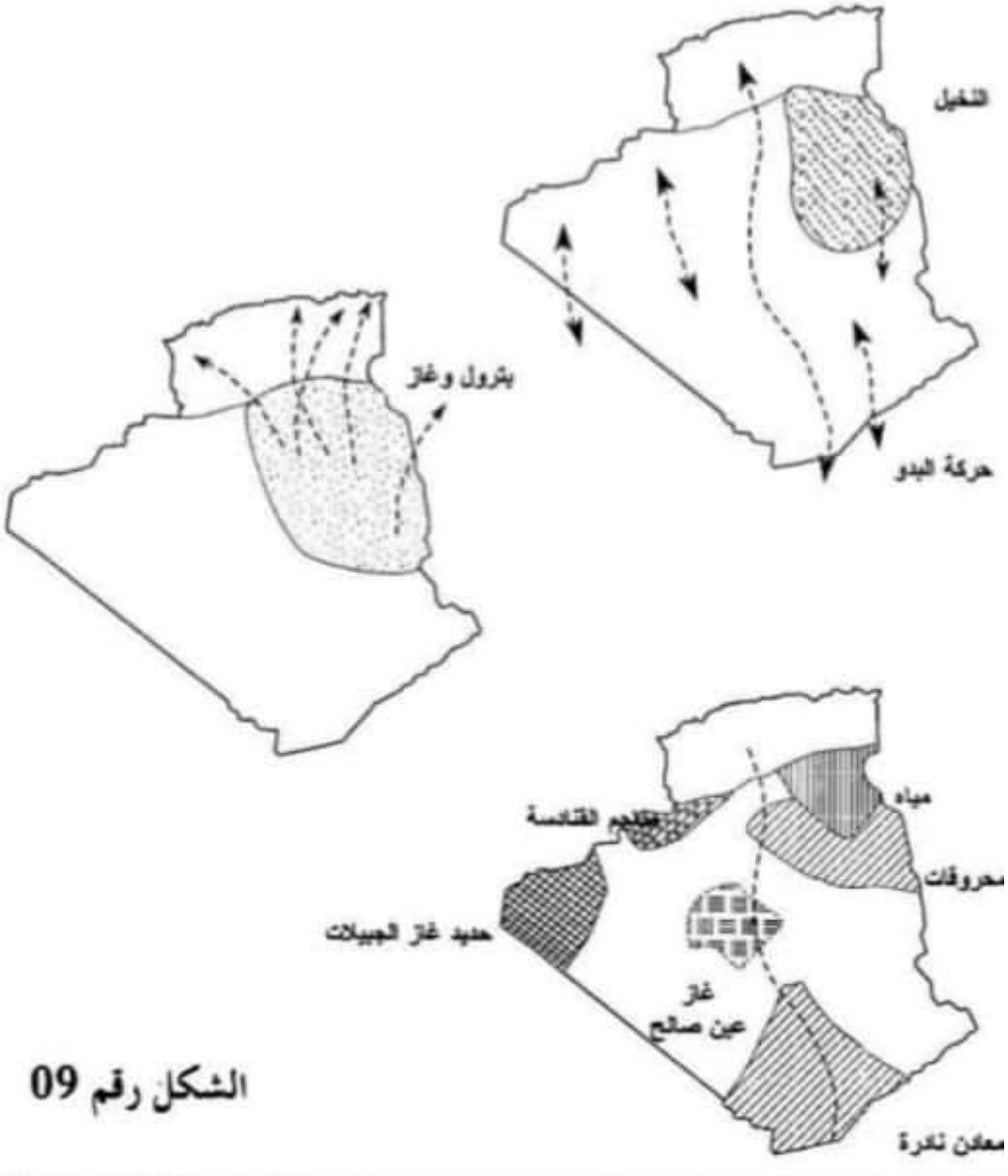

الشكل رقم 09

[1] أحميدة عميراوي واخرون: المرجع السابق، ص160 .

الملحق رقم :02

منافذ توغل الاستعمار الفرنسي في الصحراء[1]

[1] أحميدة عميراوي واخرون: المرجع السابق، ص160 .

الملحق رقم03:

نفايات مشعة ومواد ملوثة[1]

صورة 07: نفايات مشعة و مواد ملوثة، حمودية - رقان(صورة المؤلف).

[1] عمار منصوري: المرجع السابق، ص31

الملحق رقم 04:

حصيلة التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية[1]

النوع	الموقع	العدد	الفترة	الطاقة	ملاحظات
تفجيرات جوية	حمودية، رقان 108.000	04	1960 . 1961	100	. تلوث قاري . 150"كوباي"جزائري
تفجيرات باطنية	تاوريرت تان أفلا، اين أكر (170.570) هـ	13	1961 . 1966	500	. 12 فاشلة . 04 حوادث خطيرة . تلوث واسع
تجارب اضافية	حمودية، رقان 108.000	35	1961 . 1963	Pu	. انتشار البلوتونيوم . حادثين على الاقل . قتلى وجرحى
اختبارات السلامة	تان أتارام، اين أكر 10.000 هـ	05	1964 . 1966	Pu/ Lu	. انتشار البلوتونيوم . مناورات لوحدات عسكرية في الموقع
المجموع	الصحراء الجزائرية(03 مواقع+ المخابر)	57	1960 . 1966	600 كط(40 مرة هيروشيما	. سرطان ، ضحايا... . اضرار على البيئة

[1] عمار منصوري: المرجع السابق، ص24

الملحق رقم 05:

نقاط الخلاف بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني[1]

وبمكن تلخيص اختلاف وجهات النظر العميقة حول الدولة الجزائرية في لوسارن كالتالي :

موقف ديغول :	موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :
– الحكم الذاتي .	– السيادة الكاملة .
– فصل الصحراء عن الجزائر .	– وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء .
– تجزئة الجزائر عرقيا .	– وحدة الأمة الجزائرية : هناك شعب واحد لاشعبان، شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية .
– طاولة مستديرة	– جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد .
– الهدنة	– وقف اطلاق النار .

[1] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص22

الملحق رقم06:

الوفد المفاوض في اتفاقية ايفيان[1]

[1] ايمان قرين: المرجع السابق، ص107

الملحق رقم07:

بروتوكول إعلان المبادئ قراءة لبعض بنود اتفاقية ايفيان الخاصة بالصحراء[1]

إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

مقدمة

في إطار السيادة الجزائرية ، تتعاهد كل من الجزائر وفرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء .

تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها كسلطة عامة لها حق التصريح بتطبيق قانون التعدين والنفط بالصحراء مع وضعها في اعتبار الأوضاع المبينة في الباب الثالث من هذا التصريح .

تتعاهد كل من الجزائر وفرنسا كل فيما يخصها ، بالمحافظة على المبادئ الخاصة بالتعاون التي ورد ذكرها فيما سبق ، والعمل على احترام تطبيق النظم التالية :

الباب الأول : الهيدروكاربور السائل والغازي

أ) ضمان الحقوق المكتسبة وامتداداتها

البند 1 : تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين والنقل ، التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية ، طبقا لقانون نفط الصحراء .

تتعلق هذه الفقرة بمجموع عقود التعدين والنقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المصير ، ومع ذلك فانه بعد وقف إطلاق النار لن تصدر فرنسا تراخيص جديدة ، للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك ، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لأجراء التنقيب فيها .

[1] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 110

تابع الملحق رقم 07:

أ) يقصد بامتيازات التعدين والنقل ما يلي :

1) تراخيص التنقيب .

2) تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص (د) .

3) التراخيص المؤقتة للاستغلال .

4) امتيازات الاستغلال والاتفاقيات الخاصة بذلك .

5) الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور وتراخيص النقل الخاص بذلك .

ب) يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والاستغلال ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات وساوورا ، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل .

البند 2 : يحدد قانون نفط الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص ، حقوق والتزامات حاملي تراخيص التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة وحقوق الأشخاص الحقيقيين والمعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات والعقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية .

البند 3 : يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل ، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب والتوصيات الخاصة بانتاج الهيدروكاربور السائل والغازي وتأمين نقله وضمان تصديره .

البند 4 : يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه في إطار مؤسستهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي اختاروها ، حقهم في التصرف بحرية في الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره ، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر ومعامل التكرير المحلية .

البند 5 : يجب أن يكون سعر التبادل وتقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابقا للتقييم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي .

البند 6 : تطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين

تابع الملحق رقم 07:

والنقل وشركائهم مهما كان وضعهم القانوني و بدون النظر إلى أصل وتوزيع رؤوس أموالهم و جنسيتهم ومركزهم الاجتماعي .

البند 7 : تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العادية ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين والنقل أو شركائهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم .

ب) الضمانات المستقبلية (امتيازات التعدين والنقل الجديدة) :

البند 8 : تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم ، الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوي العروض المقدمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة .

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام قانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم «1» السابقة ، وذلك فيما يتعلق بامتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة .

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين .

البند 9 : لا تقدم الجزائر على أي إجراء تمييزي يمس بمصالح المؤسسات الفرنسية وشركائها المعنيين بالمد عن المحروقات السائلة أو الغازية واستغلالها .

ج) نظم عامة :

البند 10 : تتم بعملة الفرنك ، عمليات بيع وشراء الهيدروكاربور الناتج من الصحراء ، والمعد مباشرة أو بعد التعديلات الفنية ، لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك . لتصدير هيدروكاربور الصحراء خارج منطقة الفرنك ، يطرح للمناقشة الحرة ، وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه .

تابع الملحق رقم 07:

تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ ، اتفاقيات التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة «11» من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي .

الباب الثاني : المواد المعدنية الأخرى

البند 11 : تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير الهيدروكاربور .

يبقى نظام هذه الامتيازات مطابقا للنظم المطبقة عند وقف إطلاق النار .

وتختص هذه الفقرة بمجموعة امتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير ولن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها .

البند 12 : تستطيع الشركات الفرنسية أن تطلب منحها تراخيص وامتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى ، وستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى وذلك فيما يختص بممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين .

الباب الثالث : الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

البند 13 : يعهد باستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبينة في الفقرة التالية :

البند 14 : تؤسس الجزائر وفرنسا هذه الهيئة وستشكل عند تنفيذ هذا الاتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين المؤسستين ولكل عضو في المجلس ، بما في ذلك الرئيس ، صوت واحد .

يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة ، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية :

- تعيين الرئيس والمدير العام .

تابع الملحق رقم 07:

وتتكون موارد الهيئة من مساهمة الدولتين العضويتين ، كل بنسبة عدد أعضائه في مجلس الإدارة .

تكمل هذه الموارد بمبلغ إضافي من الحكومة الجزائرية لا يقل عن 12 من إنتاج النفط الخاص بالحكومة الجزائرية ، وذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد من تاريخ تقرير المصير .

الباب الرابع : التحكيم

جميع التنظيمات المخالفة والدعاوي والمنازعات بين السلطة العامة وأصحاب الحقوق المذكورة في الباب الأول «أ» السابق ، يكون مرجعها النهائي هيئة تحكيم دولية يكون تنظيمها وعملها طبقا للمبادئ التالية :

يحدد كل فريق من المتخاصمين حكمًا ، ويختار الحكمان ثالثا يكون هو رئيس المحكمة ، وفي حالة عدم الاتفاق على هذا التحديد يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بهذا التحديد بناء على طلب الطرف الأسبق إليه ،

تبت المحكمة في الأمور بأغلبية الأصوات .

يرفض رفع الدعوى ثانية .

يعتبر الحكم نافذا بدون الحاجة إلى إصدار أوامر بالتنفيذ في أراضي الطرفين . يعتبر الحكم نافذا خارج أراضي الطرفين خلال الثلاثة أيام التي تلي النطق بالحكم .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. بن خدة بن يوسف: اتفاقيات ايفيان، (ت) لحسن غدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

2. بورقعة لخضر: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائـر، ط 02، 2008.

3. دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2005.

ثانياً: المراجع

1. احدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشـر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2007.

2. التجارب النووية الفرنسية في الجزائر(سلسلة ندوات) دراسات وبحوث وشهادات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2000.

3. التجارب النووية الفرنسية في الجزائر(سلسلة الندوات) المـركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومه الجزائر، 2010.

4. بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون 1960. 1961، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005.

5. بن عمر الحاج موسى: بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، د ط، وزارة الثقافة، 2008.

6. بن عمر الحاج موسى: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 . 1956)، ايفي ميديا، الجزائر، 2013 .

7. بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958. جانفي 1960، دار الحكمة، 2010.

8. تواتي دحمان وآخرون: الثورة التحريرية في أقاليم توات 1956. 1962، منشورات جمعيـة مولاي علي لماية مأثر الثورة الجزائرية.

9. تواتي دحمان وآخرون: دور أقاليـم توات خـلال الثورة الجزائرية 1956 .1962، وزارة الثقافة ،2008 .

10. خياطي مصطفى: حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013.

11. سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960. 1961، دار الحكمة الجزائر، 2010 .

12. ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954 . 1962، البصائر الجديدة، الجزائر، ط،01، 2013.

13. عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

14. عباس محمد: دغول...والجزائر أحداث . قضايا . شهادات، دار هومه، الجزائر، 2007.

15. عميراوي احميده وآخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844. 1916، دار الهدى، الجزائر.

16. فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، عنابة، 2005.

17. قبايلي هواري: ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، دار كوكب العلوم، الجزائر، ط01، 2012.

18. عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.

19. مياسي ابراهيم : توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881 . 1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

20. مياسي ابراهيم: الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837. 1934، دار هومه، الجزائر، 2009.

21. الفيتوري عبد القادر: صرخة الصحراء (ملف جرائم فرنسا النووية بالصحراء الإفريقية)، د ط، دار الجموع، د س.

22. لمحرزي عبد الرحمان: أرض الخراب أو حكاية العالم المنسي (يرابيع الإجرام الفرنسي برقان)، منشورات جمعية مشعل التاريخ بأدرار، 2014.

23. محمد عبد الحليم بيشي: تطور الثورة الجزائرية في ناحية غرداية، دار زمورة، الجزائر، 2013.

24. فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصبة، الجزائر، 2010.

ثالثاً: المجلات

1. الغازي خديجة وبوجلة، عبد المجيد: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وموقف جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 08، العدد 02، 2021.

2. بوسليم صالح بن محمد: جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1956-1962)، دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد 35، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، 2017.

3. بوشان محمد: التنظيم الإداري الاستعماري في الجنوب الجزائري 1902 . 1960، جامعة طاهري محمد بشار.

4. بلوفة عبد القادر جيلالي: فعالية المظاهرات الجزائرية خلال ثورة التحرير مظاهرات ديسمبر 1960 نموذجاً، مجلة القرطاس، العدد 01، 2012.

5. تيتة ليلى: فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال الواقع والرهانات والمآل، قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 02، جامعة الوادي، 2015.

6. حفاف فضيلة: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ودورها في تقرير مصير القضية الجزائرية، مجلة قضايا تاريخية، جامعة الجزائر 02، العدد 14، 2021.

7. خامس سامية: العلم الجزائري رمز الحرية والتحدي في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بمدينة الجزائر، مجلة المصادر، العدد 18، الجزائر، د.ت.ن.

8. راجعي عبدالعزيز ونوي بن مبروك: التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية في ميزان القانون الدولي الإنساني 1960 . 1966، جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05 العدد 01، 2020.

9. سعدوني بشير: مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 02، المجلد 02، العدد 03، 2014.

10. سلاماني عبد القادر: مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية ، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، م3، ع1.

11. شترة خيرالدين: الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر المحرقة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، جامعة المسيلة، مجلة الحقيقة، العدد 34.

12. صاري جيلالي: مظاهرات ديسمبر 1960م ودورها في التحرير الوطني، مجلة المصادر، العدد 02، الجزائر، د.ت.ن.

13. قشي الخير: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في سياق التأثير المتبادل بين حق تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية، مجلة المصادر، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، 2019.

14. قنطاري محمد: مظاهرات ديسمبر 1960م أسبابها وقائعها ونتائجها، مجلة المصادر، العدد 03، الجزائر، 1999.

15. قن محمد: فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962، مجلة المصادر، العدد 29، الجزائر، د.ت.ن،

16. مريوش أحمد: التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916، مجلة المصادر، سداسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ع/11، جوان 2015، جامعة الشهيد خيضر بالوادي.

17. مصمودي نصر الدين: الولاية السادسة التاريخية في مواجهة الاستراتيجية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية في عهد الجنرال ديغول(1958 . 1962) مجلة علوم الإنسان والمجتمـــع، جامعة بسكرة، الجزائر.

رابعاً: الرسائل الجامعية

1. بن علو سارة و كبيري زهيرة: السياسة الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وردود الفعل الشعبية منها (1957-1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016.

2. بوجلة عبد المجيد: الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

3. بوشاقور بشرى: استراتيجية الاستعمار الفرنسي في فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال وردود الفعل الوطنية والمغاربية 1956 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة ام البواقي، 2018 . 2019.

4. حمية جميلة: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وآثارها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

5. شارق بثينة: مشروع البحر الداخلي بين الجزائر وتونس خلال الفترة الاستعمارية (1874م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أُم البواقي، 2019.

6. صديقي بلال: المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009 . 2010.

7. قرين ايمان: السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية 1956-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية . قطب شتمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

8. غيلاني السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

9. محمدي أم كلثوم: السياسة الفرنسية إزاء الصحراء الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2013.

10. مصمودي بن عزة: استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية (1958-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016.

خامساً: الملتقيات والندوات

1. خليفي عبد القادر: المظاهرات الجماهيرية وأثرها على العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية مظاهرات 11 ديسمبر 1960م نموذجا، ملتقى وطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية، 2018.

2. بلبالي عبد الكريم: انعكاسات التجارب النووية على الإنسان والبيئة، ندوة تاريخية لإحياء الذكرى 62 للتفجيرات النووية برقان واليوم الوطني للشهيد، يوم الخميس على الساعة التاسعة صباحاً، فيفري 2022 .

3. منصوري عمار: الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، التجارب النووية الفرنسية، المـركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومه الجزائر، 2010.

فهرس الأعلام

والبلدان

1 ـ فهرس الأعلام

. أ .

ابراهيم احليلو ص28

أحمد بومنجل ص 46 . 48

الطيب بولحروف ص 46

افريج ص 8

الحبيب بورقيبة ص 32

الحسن الثاني ص 34

الأمير عبد القادر ص 33

الصغير مصطفاوي ص50 . 51

المقراني ص 11

. ب .

برونو دولاس ص 46 . 50 .51

بن طوبال ص50 . 51

بن يوسف بن خدة ص 43

بوجو ص 10

بوضربة ص 9

بيجار ص 29

. ج .

جان دوبروفلي ص 50

جورج بومبيدو ص46

. د .

ديغول ص 17 . 18 . 24 . 32 . 36 . 37 . 38 . 43 . 49 . 52

. ر .

رابح عجمان ص 27

رضا مالك ص50 .51

رولان بيكار ص50 . 51

روني كاي ص 8

ريشارد سون ص8

. س .

سعد دحلب ص50 . 51

. ع .

عثمان حامد ص27

علال الفاسي ص 33

. ف .

فرحات عباس ص 31

. ك .

كريم بلقاسم ص 49 . 50

كيندي ص 43

. ل .

لخضر بورقعة ص 39

لويس جوكس ص 37 .50

م.	هـ.
ماسو ص40	هنري بارث ص 8
محمد الروية ص 27	هنري دوفيريه ص 9
محمد جغابة ص 27	
محمد الصديق بن يحى ص 50 . 51	
محمد يزيد ص 50 . 51	
مزيان صندل ص 27	

2 ـ فهرس البلدان:

.أ.	.ت.
أدرار ص 17	تشاد ص 6 . 16 . 34
البليدة ص 38	تقرت ص 15 . 17 . 27
البيض ص 9 . 16 . 17	تلمسان ص 38
الجزائر ص 6 . 8 .10 . 11 . 15 . 18 . 33 . 38	تمنراست ص 28
الصحراء الغربية ص 7	تندوف ص 17
السينغال ص 8	توات ص 9 . 33
السودان ص 6	تونس ص 6 . 31 . 32
الشلف ص 38	تيميمون ص 26 . 29
الأغواط ص 8 . 15 . 17 . 27	تيمبكتو ص 8
المغرب الاقصى ص 6 . 7 . 31 . 35	.ح.
المنيعة ص 7 . 18 . 28	حاسي الرمل ص 19 . 27
النيجر ص 6 . 16 . 34	حاسي مسعود ص 10 . 19
اليابان ص 20	حمودية ص 22
.ب.	.ر.
باريس ص 11 . 16 . 38	رقان ص 22 . 23 . 24 . 51
برازفيل ص 11	.س.
بسكرة ص 38 .40	سعيدة ص 9
بشار ص 11 . 17 . 29 . 51	سكيكدة ص 27
	.ط.
	طنجة ص 8
.ع.	.م.
عين ايكر ص 22 . 24	مالي ص 6 . 7 . 16 . 34 . 35

عين الصفراء ص 15 . 17
عين صالح ص 9 . 28
عنابة ص 51
. غ .
غرداية ص 8 . 15 . 17 . 36
. ف .
فاس ص 8
فرنسا ص 9 . 10 . 17 . 47
. ق .
قسنطينة ص 15 . 39
. ل .
ليبيا ص 6 . 35
مصر ص 6 . 35
موريتانيا ص 6 . 7 . 16 . 34
. و .
ورقلة ص 7 . 15 . 17 . 28
وهران ص 15 . 38 . 51

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ . د
مدخل: الصحراء الجزائرية وأطماع الاستعمار الفرنسي	
1ـ الموقع الجغرافي والتركيبة البشري	6
أ ـ الموقع الجغرافي	6
ب ـ التركيبة البشرية	7
2 ـ الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية	8
أ ـ الرحلات الاستكشافية للجنوب الجزائري	9 .8
ب ـ دوافع الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية	12 . 9
الفصل الأول: السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية	
المبحث الأول: القوانين والمراسيم الفرنسية	17 .14
المبحث الثاني: الاستثمار الفرنسي لثروات الصحراء	20 .18
المبحث الثالث: التجارب النووية	24 .20
الفصل الثاني: ردود الفعل الوطنية من فصل الصحراء الجزائرية	
المبحث الأول: عسكرياً	29. 26
المبحث الثاني: دبلوماسياً	36. 30
المبحث الثالث: شعبياً (مظاهرات 11ديسمبر 1960)	44 . 36
الفصل الثالث: قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية ـ الفرنسية	
المبحث الأول: الصحراء الجزائرية في لوسارن فيفري 1960	47 . 46
المبحث الثاني: لقاء نيو شاتل مارس 1961	50. 47
المبحث الثالث: مفاوضات ايفيان الثانية 7 . 18 مارس1962	52 . 50
خاتمة	55 . 54

ملاحق	67 . 57
قائمة المصادر والمراجع	74 . 69
فهرس الأعلام والبلدان	81 . 78
فهرس الموضوعات	84 . 83
الملخص	

ملخص:

يندرج موضوع "الاستراتيجية الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية 1956 ـ 1962" ضمن إطـــــار المخططات والمشاريع الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، وبعد توفر دوافع عـديدة قامت فرنسا بإعداد مشاريع اقتصادية وعسكرية ومنها التجارب النووية هدفها الاحتفاظ بالصحراء في حالة استقلال الجزائر.

هذه السياسة الاستعمارية أثارت ردود فعل وطنية، وكانت قضية الصحــراء مسألة محـــــــورية في المفاوضات الفرنسية الجزائرية كونها تدخل في المحافظة على الوحدة الترابية.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الجزائرية . السياسة الفرنسية . المفاوضات . التفجيرات النووية . الوحدة الترابية.

Résumé:

Le sujet de la "Stratégie française de séparation du Sahara algérien 1956-1962" s'inscrit dans le cadre des plans et projets français de séparation du Sahara algérien du Nord. Après plusieurs motifs, la France a préparé des projets économiques et militaires, dont des essais nucléaires visant à préserver le Sahara en cas d'indépendance de l'Algérie.

Cette politique coloniale a provoqué des réactions nationales et la question du Sahara a été au cœur des négociations franco-algériennes car elle interférait avec la préservation de l'intégrité territoriale.

Les mots clés: Sahara algérien - Politique française - Négociations - Explosions nucléaires - Unité territoriale

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية. أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

المرجع :القرار الوزاري رقم :933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): طالبي محمد

الصفة :طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب

الحامل(ة)لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 105108513

والصادرة بتاريخ: 1917/06/15 عن: بلدية تيسركوك

المسجل(ة)بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم: العلوم الإنسانية

المستوى: الثانية ماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

والمكلف(ة)بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

مذكرة ماستر

"الاستراتيجية الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية 1956-1962"

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/07/01

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية .أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

المرجع :القرار الوزاري رقم :933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): عبد الله ميروكة

الصفة :طالب، أستاذ باحث، باحث دائم : طالب

الحامل(ة)لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 112917145

والصادرة بتاريخ : 2019/01/17 عن: بلدية تيمرگوك

المسجل(ة)بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية قسم : العلوم الانسانية

المستوى: الثانية ماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

والمكلف(ة)بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

مذكرة ماستر

" الاستراتيجية الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية 1956 - 1962 "

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/07/01

إمضاء المعني